مركز الرأي للدراسات

2006/4

# العلاقات الأردنية الأمريكية

# 1998-1956

إعداد الباحث

هادي محمد الشوبكي

مراجعة : الأستاذ عدنان أبوعوده

# الفهرس


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **المقدمة** | 4-**2** |
| الفصل الأول : الإطار النظري للعلاقات الدولية | 5 |
| أسباب الاهتمام الأردني بأمريكا | 9-6 |
| أسباب الإهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية | 14-10 |
| أسباب الإهتمام الأمريكي بالأردن | 19-15 |
| الفصل الثاني: العلاقات الأردنية_ الأمريكية 1956 _ 1967 | 33-20 |
| العلاقات الأردنية الأمريكية 1968 – 1990 | 46-34 |
| العلاقات الأردنية الأمريكية 1991-1998 | 59-47 |
| العلاقات الأردنية الأمريكية الاقتصادية والعسكرية 1956-1998 | 61-60 |
| الخاتمة | 63-62 |
| الجداول (1) ( 2 ) | 65 - 64 |

كانت للعلاقات الأردنية الأمريكية أهمية بالغة منذ ظهور الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، بعد الضعف الذي اعترى بريطانيا وفرنسا ورحيل الاستعمار القديم عن المنطقة ، وأصبحت الولايات المتحدة القوة المهيمنة بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية، بقوة اقتصادية هائلة.

جاء الاهتمام بالمنطقة العربية وبالأردن لأسباب جوهرية، منها الاقتصادية والسياسية والأمنية والجغرافية ، إذ أن لـه حدود طويلة مع إسرائيل المحتلة للأراضي العربية، ولارتباطه الوثيق بقضية فلسطين.

وكانت للنتائج المترتبة على العلاقات الأردنية -الأمريكية دوراً حيوياً في عملية صنع الأحداث وطريقة سيرها.وهذه الأهمية دفعتنا لدراسة هذه العلاقات تاريخياً وسياسياً واقتصادياً، للوصول إلى نتائج منطقية لها، والتحديات والمشكلات التي واجهتها هذه العلاقة.

وتحاول الدراسة الإحاطة ب :

_ واقع العلاقات الأردنية الأمريكية خلال فترة الدراسة .

_ أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات الأردنية الأمريكية .

وستغطي الدراسة الفترة منذ عام 1956 بداية نهاية الدور البريطاني، بعد تعريب الجيش الأردني، وبداية تطور الدور الأمريكي في مجال مساعدة الأردن اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، لغاية نهاية عام 1998.

تأثرت العلاقات الأردنية الأمريكية بالعوامل الداخلية والإقليمية والدولية لكلا البلدين، فمن ناحية العوامل الدولية تأثرت العلاقات بالصراع الأمريكي السوفيتي، الذي انعكس على السياسة الأردنية الخارجية، حيث اختار الأردن التحالف مع الغرب ضد الخطر الشيوعي، منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي.

ومن النواحي الإقليميةٍ كان لارتباط الأردن بالقضية الفلسطينية اثر كبير على طبيعة العلاقات الأردنية الأمريكية فاهتمت الولايات المتحدة باللاجئين الفلسطينيين الموجودين في

الأردن بعد حرب 1948، و الاهتمام بإيجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي بعد حرب 1967، فحاولت أن تفرض على الأردن التوقيع على معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل، وبقيت تعتبر الأردن هو الطرف الوحيد، الذي عليه إن يفاوض إسرائيل عن الضفة الغربية، وليست منظمه التحرير، التي اعتبرت الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني، في مؤتمر القمة العربية في الرباط عام 1974

لكن محاولات الولايات المتحدة ومعها إسرائيل،من خلال المفاوضات السرية والعلنية ، لجعل الأردن الممثل الوحيد في مفاوضات السلام مع إسرائيل باءت بالفشل، وما دفع واشنطن لتغيير موقفها إزاء هذا الموضوع ، إقدام الأردن على فك الارتباط القانوني والإداري عام 1988، وقبول الولايات المتحدة وإسرائيل بان يكون هناك وفدا فلسطينيا تحت مظلة الوفد الأردني بعد أن انطلقت عمليه السلام في مدريد عام 1991.

وأما الوضع الداخلي، فلأسباب سياسية وأمنيه، واقتصادية أردنية، تطورت العلاقات بشكل كبير في عدة محطات، حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي للأردن على اثر أزمة نيسان عام 1957 بعد تعرضه لحالة عدم استقرار سياسي داخلي نتيجة موافقته على مبدأ أيزنهاور وانهيار الاتحاد العربي الهاشمي إثر الانقلاب في العراق عام 1958 ومواجهة الحكومة الأردنية المسلحة مع المنظمات الفدائية والتي انتهت بخروج الأخيرة من الأردن عام 1970 ، وكانت كل العوامل، متداخلة في تأثيرها على العلاقات الأردنية الأمريكية، طيلة فترة الدراسة.

ويمكن أن نشير، إلى أن ورقة المساعدات الأمريكية، أهم ورقة ضغط في السياسة الأمريكية الخارجية، لتمرير سياساتها، والتدخل في قرارات الدول المتلقية لهذه المساعدات.

دخل الأردن منذ عام 1949، البرنامج السنوي المنتظم للمساعدات الأمريكية، الذي اخذ شكل المنح الاقتصادية لغاية عام 1955[1]

بينما بدأت تأخذ المساعدات شكل منح وقروض ، منذ عام 1956 ، إلى أن بدأت تقدم مساعدات عسكرية ، بعد عام 1957، فأصبحت القروض والمنح الاقتصادية والعسكرية

[1]– أنظر الجدول رقم 1 وجدول رقم 2 ألمساعدات ألأمريكية للأردن

تزداد نسبتها بارتباط الأردن بالسياسة الأمريكية المناهضة للشيوعية ، خلال الخمسينيات، والستينيات من القرن الماضي ، وقد تم تقليص المساعدات للأردن نتيجة موقفه من اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل ، وتراجعت بسبب موقفه المعارض لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، في أزمة الخليج الثانية عام 1990 ' على أثر دخول العراق للكويت في 2 آب 1990 ، لكنها ، أي العلاقة الأردنية الأمريكية ، أخذت منحى جديد بعد توقيع الأردن لمعاهدة السلام مع إسرائيل .

بلغ مجموع المساعدات الأمريكية للأردن خلال الأعوام 1956 _ 1998،( 4173,8 )[2] مليار ، منها مساعدات اقتصادية ، على شكل منح وقروض، بلغت (2086,5) مليار دولار بنسبة 49,99% ، من المجموع الكلي للمساعدات الأمريكية ، ومساعدات عسكرية ، بقيمة ( 2087,3) مليار دولار وبنسبة (50,01)% من المجموع الكلي للمساعدات الأمريكية ، وبلغت قيمة القروض (1223,9) مليون دولار بنسبة ( 29,4 % ) من المجموع الكلي للمساعدات ، أما المنح فقد بلغت ( 2949,9 ) مليون دولار ، من المجموع الكلي للمساعدات، وبالمقارنة مع إسرائيل فقد حصلت الدولة العبرية ، خلال الفترة من عام1995 إلى 1997 على ( 8,600,000) مليار دولار من المساعدات الأمريكية[3] ، وهو ما يشير إلى العلاقة الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة واختلاف علاقاتها بحليفاتها من الدول العربية .

ونتيجة العامل الاقتصادي و مجموعة العوامل المختلفة وجد الأردن نفسه مقيداً في حرية اتخاذ القرارات السياسية، حتى لو قدم كل الاستحقاقات المترتبة عليه، تجاه متطلبات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[2]_ للإطلاع على مجموع ألمساعدات ألأمريكية للأردن أنظر الجدول رقم (2) .

[3]_سعد حقي توفيق ، علاقات العرب في مطلع القرن الحادي والعشرين ،دار وائل للنشر ، ط1 ، 2003 ، ص ص ( 23 – 24 )

**الإطار النظري للعلاقات الدولية**

وبتطبيق أبعاد المصلحة الوطنية كمحور للسياسة الخارجية على العلاقات الأردنية _ الأمريكية ، فإن المصلحة الحيوية الأردنية للعلاقة تقوم على أساس أن العلاقات القوية والمتينة مع دولة كالولايات المتحدة الأمريكية ضرورية من أجل ضمان الحصول على الدعم السياسي والاقتصادي والأمني وتحقيق الأهداف ، كما أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح حيوية مع الأردن باعتباره عنصرا مهما في استقرار المنطقة .

ويمكن استقراء السياسة الخارجية الأردنية والأمريكية من خلال دراسة بعض العوامل، والمحددات المؤثرة بالسياسة الخارجية لكل دوله.

أسباب الاهتمام الأردني بأميركا

إن صانع القرار السياسي لا يتخذ قراراً معيناً، دون اعتبار لمتغيرات عديدة نابعة من البيئة العملية الخارجية( المحيطة بالدولة ) أو من الظروف الداخلية لبلاده (البيئة العملية الداخلية)، لذلك تم إلقاء الضوء على المحددات التالية بالنسبة للأردن:

## 1_ العامل الجغرافي:

يعد العامل الجغرافي من ابرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، حيث قال نابليون " إن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها.[4]

يحتل الأردن موقعاً متميزاً في قلب الشرق الأوسط، وقلب العالم العربي، فهو حلقة الوصل بين الأقطار العربية في المشرق العربي ، ويربط بين الجناحين الآسيوي والإفريقي ، ويقع بين ثلاث دول عربيه كبيرة ، ليست دائما على وفاق سياسي ، وتشكل من حين إلى آخر محاور سياسية مع دول عربيه أخرى إضافة إلى انه يقع بالقرب من بؤرة الأزمات في المنطقة ، حيث إن للأردن أطول حدود أو خط مع إسرائيل والبالغ ( 650 كم ) ، وهذاٍ الموقع المتميز أعطى الأردن أهمية استراتيجية وجعلته مدار اهتمام من قبل القوى الإقليمية الرئيسة المحيطة به ، والقوى العالمية الأخرى المعنية بالمنطقة ، وجعلت السياسة الخارجية الأردنية معتدلة ، فعمد الأردن الى طلب مساعدة الولايات المتحدة في عدة مواقف ،فأهتم به الغرب خاصة الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة ، وذلك بمحاولته ضم الأردن لحلف بغداد .

ويمكن ملاحظة أهمية الموقع الجغرافي للأردن من تصريحات بن غور يون بقوله : ( إن احتلال الأردن عسكريا لا يفرق الدول العربية بعضها عن بعض فحسب ولكن يقضي

[4]_ المرجع السابق ، ص 132

على آمال الوحدة العربية وروحها )[5]، وهو ما يعكس رغبة الغرب في إحكام الهيمنة على الأردن وإبقائه في فلكه .

## 2 – العامل السكاني:

يعد العامل السكاني من العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية ، ومن أهم المتغيرات التي تؤثر إيجاباً أو سلباً في قوة ألدوله وفي تحقيق أهدافها الخارجية .

يوجد عاملان مهمان أثرا ويؤثران على سياسة الأردن الخارجية ، الأول زيادة النمو السكاني مقابل محدود دية الموارد . والثاني طبيعة التركيبة السكانية للأردن .

أولا - أعتبر النمو السكاني تحد ياً كبيراً للأردن بسبب قلة الموارد المتاحة ، حيث بلغت نسبة النمو السكاني حتى عام 2004 ، 2,8 حيث يشير التقدير الإحصائي لعدد السكان بحوالي ( 5.550.000 ) نسمه وبلغ عدد السكان حسب أخر إحصائية رسميه عام 1994 ( 4.139.000 ) نسمه بينما كان عدد السكان عام 1952 ( 586.200 ) نسمه فأزداد السكان خمسة إضعاف من عام 1952 إلى عام 2004 [6] ، وكان لنتائج الحروب العربية الإسرائيلية في الأعوام 1948 و 1967 أثارا مختلفة على النمو السكاني الطبيعي حيث شكلت الزيادة الطبيعية للسكان 3.8% والباقي يرجع للقوى المهاجرة من المناطق ألمحتله ،فزيادة السكان بهذا الشكل شكل ضغطا كبيرا على الخدمات المقدمة للمواطنين في بلد محدود الموارد والإمكانيات ، بالإضافة إلى عدم توازن التوزيع الجغرافي للسكان ، حيث تركز نحو 7 / 8 من السكان ، في حوالي 1 / 8 مساحة البلاد ، ويتميز كذلك التركيب العمري بارتفاع

---

[5]– انظر عماد رفعت بشتاوي ، العلاقات الأردنية الأمريكية 1946 – 1967 ، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، اربد ، الأردن 2003 ، ص 31 .

[6] _ موقع دائرة الإحصاءات العامة في الأردن على الانترنت ، www.dos.gov.jo/dos

نسبة صغار السن ( أقل من 15 سنة ) حيث شكلت هذه الفئة 50 % من مجموع السكان في عام 1985 [7] .

ثانياً – وفيما يخص العامل الثاني فقد تركت تركيبة الأردن السكانية أثارها على السياسة الخارجية الأردنية ، وجعلت وضع الأردن أكثر عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية، حيث يشكل الأردنيون من أصل فلسطيني نسبة كبيرة من السكان ، لأنه ارتبط بوحدة عام 1950 مع الضفة الغربية ، فمنح الفلسطينيون بمقتضى قانون الجنسية الأردني لسنة 1954 حق المواطنة[8] ، فتمتعوا بكامل الحقوق المدنية والسياسية ، مما أثار خوفا متبادلا لدى كل من الأردنيين والفلسطينيين خاصة بعد قرار فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية عام 1988 ، وتوقيع معاهدات السلام الأردنية والفلسطينية مع إسرائيل ، فهناك خوف فلسطيني من ضياع الهوية الفلسطينية ، وخوف أردني من قيام الوطن البديل .

إن العامل الفلسطيني لا يشكل موضوعا في السياسة الخارجية فحسب، وإنما هو في صميم التطور الاجتماعي والسياسي.

ولم تظهر حساسية التركيبة السكانية إلا بعد أن أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، واعتبارها ممثلا للشعب الفلسطيني عام 1974، وصدور قرار فك الارتباط الإداري والقانوني عام 1988، وعلى أثره حاول الأردن دعم منظمة التحرير بعد انطلاقة عملية السلام في مدريد عام 1991، ومطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على الجانب الإسرائيلي، ليتحقق آمال الشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وتكون له حرية الاختيار بين البقاء في الأردن أو العودة للوطن .

وقد تأثرت العلاقات الأردنية الأمريكية بالعامل الفلسطيني من بداية تطور هذه العلاقات ، لان الولايات المتحدة رأت إن وجود اللاجئين يشكل عامل عدم استقرار في المنطقة، فقد قال أحد المسئولين الأمريكيين حول أهمية الأردن : إذا حدثت حرب بين العرب والإسرائيليين _

---

[7] _ محمد أحمد الأشقر أثر ألمساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية ( 1957 _ 1991 ) ، رسالة ماجستير غير منشوره ، الجامعة الأردنية ، 1993،ص 64 .

[8] _ إيليا زريق ، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1997 ، ص 84 .

بعد حرب 1948 _ فإن الأردن سيكون نقطة إنطلاق منطقية للبدء منها، لأن الأردن دولة ضعيفة اقتصاديا، وتحتوي على أكثر من نصف مليون لا جيء فلسطيني لذلك يجب أن تعد الولايات المتحدة برنامجا لحل مشكلة اللاجئين ولتطوير الاقتصاد الأردني )،[9] لتحقيق محاولات التوطين للفلسطينيين .

## 3- العامل الاقتصادي:

يعد العامل الاقتصادي من أبرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، وغالباً ما تستخدم الدول الوسائل الاقتصادية للسعي من أجل تحقيق أهدافها.

الأردن دولة محدودة الموارد الطبيعية، واقتصاده يعاني من مشكلات هيكلية لذا شكلت المعونات الخارجية أحد المصادر الرئيسية للدوله، والواقع أن شح الموارد وعدم التوجه نحو التطوير في البنية الاقتصادية هو الذي دفع الأردن إلى قبول تلك المساعدات من بريطانيا ثم من الولايات المتحدة الأمريكية [10]

وقد أدت الهجرات السكانية الضخمة القسرية من فلسطين والخليج العربي إلى الأردن والأعباء العسكرية الكبيرة في الحروب العربية الإسرائيلية التي تحملها الأردن ، إلى تزايد الضغط على الأوضاع الاقتصادية .

---

[9] _ صلاح الدين البحيري ، جغرافية الأردن ، مكتبة الجامع الحسيني ، عمان ، 1991 ، ص ص 23 _ 25 .

[10] _ سعد ابوديه ، عملية اتخاذ ألقرار في سياسة ألأردن ألخارجية ، مركز دراسات ألوحدة ألعربية ، بيروت، 1990 ، ص 59 .

## أسباب الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة العربية بشكل عام وبالأردن بشكل خاص ، وظلت منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم أهمية ، والتي احتفظت بقدر كبير من استمرارية المواقف تجاهها من جانب الإدارات الأمريكية المختلفة ، حيث صنفت الولايات المتحدة مصالحها بالمنطقة العربية بالحيوية[11] .

شكلت المنطقة منذ أواسط القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بؤرة الصراع بين الدول العظمى ، لأهميتها الاستراتيجية بعد شق قناة السويس عام 1869 م ، وزيادة أطماع الدول الاستعمارية ( بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ) ، فقسَم المشرق العربي بموجب اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 ، و لعب اكتشاف النفط في إيران قبل الحرب العالمية الأولى ثم في العراق والخليج العربي دوراً هاماً في توجيه الاهتمام للمنطقة .

وساهم تقديم بريطانيا وعداً لإقامة "وطنٍ قومي لليهود " ، في الأرض الفلسطينية العربية وانتداب الأولى على هذه البقعة من الوطن العربي في تزايد اهتمام الدول الاستعمارية فيها .

كما أصبح للاهتمام الأميركي مضموناً اقتصادياً واضح، بعد حصول الشركات النفطية الأمريكية على امتيازات نفطية في المنطقة، وأصبح للشركات الأمريكية منذ عام 1924 حصصا في شركة نفط العراق بنسبة (23.75) أسوة بالشركات الإنجليزية والفرنسية والهولندية[(12)] وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، حلت الولايات المتحدة بالتدريج

---

[11] _ محمد جواد علي ، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في ظل التغيرات الدولية الجديدة وآفاق المستقبل ، ورقة غير منشوره ، في مؤتمر العلاقات العربية _ الأمريكية نحو مستقبل مشرق ، الجامعة الأردنية عمان ، 2001 ص 556 .

[(12)] انظر كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مؤسسة دار الكاتب ، الموصل ، 1972، ص492. و نبيل محمد زكي يوسف التل، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية 1990 –2000 ، مرجع سابق ، ص 13 .

محل بريطانيا، في السيطرة على المنطقة تحت مظلة احتواء الانتشار الشيوعي السوفيتي [13].

ووقعت المنطقة كغيرها من أقاليم العالم في لعبة الحرب الباردة وخضعت لقوانينها وحتى انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي ، ظلت سياسة الاحتواء للنفوذ الشيوعي أحد أهم مرتكزات السياسة الخارجية السابقة في المنطقة، فضلا عن ضمان أمن إسرائيل والمصالح النفطية الأمريكية ، فنظرت الولايات المتحدة لإسرائيل على إنها أداة للمحافظة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وبدأ الدعم الأمريكي لها من منطلق رفض المساس بالكيان الإسرائيلي الذي يعد مركزا للدفاع عن مصالحها في وجه الخطر السوفيتي، وأخذت مكانتها تزداد بعد حرب 1967[14].

وظهر الدعم الأمريكي جليا للكيان الإسرائيلي بعد حرب أكتوبر عام 1973 ،فتم التوصل في عام 1975 إلى اتفاق مبدئي تعهدت فيه الولايات المتحدة بتأمين احتياجات إسرائيل من النفط لمدة خمسة عشر عاما . ثم مذكرة التفاهم عام 1979 وهي عبارة عن ضمانات تعهدت فيه الولايات المتحدة بالتدخل عسكرياً لمنع أي انتهاك لمعاهدة الصلح المصرية – الإسرائيلية . ومعاهدة الإجماع الاستراتيجي عام 1981 ومعاهدة جورج شولتز عام 1983و بموجبها تم توقيع الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي والتي تعهدت فيها الولايات المتحدة بتعزيز إسرائيل كقاعدة أمريكية وضمان أمن إسرائيل . وتوقيع وثيقة التفاهم الاستراتيجي عام 1988 التي جاءت تكريساً للالتزام الأمريكي الاقتصادي والسياسي والعسكري[15] والذي ’بدأ العمل به في عام (1983)، وظهر جلياً بتقديم المساعدات لإسرائيل من خلال حصولها على معونة رسمية مباشرة قيمتها ثلاثة مليارات دولار سنويا

---

[13] رؤوف عباس: الإطار التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط 1948 – 1973، السياسة الدولية ، عدد 66 ، 1981 ، ص 35 .

[14] ثروت العمرو، المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن 1985 – 1995 ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ص 50 .

[15] سعد حقي توفيق، علاقات العرب في مطلع القرن الحادي والعشرين ، مرجع سابق، ص25–26.

منها (1.2) مليار تحت بند المعونة الاقتصادية، و (1.8) مليار تحت برنامج المعونة العسكرية[16].

وفي ظل التغيرات الدولية بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي لم تتغير سياسة أميركا تجاه إسرائيل بل ازداد دعمها لها فبدأت بالضغط على الجانب العربي لمصلحة الأمن الإسرائيلي، وتمكنت من جلب الأطراف المتنازعة لمؤتمر مدريد نهاية عام 1991، نتج عنه مؤتمر مدريد المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والعرب.

بعد أحداث الحادي عشر من ايلول سبتمبر 2001 اتخذت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أبعادا جديدة :

أولها : مكافحة الإرهاب حيث اعتبرت الولايات المتحدة الإسلام السياسي مصدر تهديد حقيقي لأمنها ومصالحها الحيوية .[17].

ثانيا: منع الدول العربية والإسلامية من امتلاك أسلحة الدمار الشامل، حتى لا تهدد أمن إسرائيل، ولا يقلل من قدرتها على إدارة المنطقة وفق مصالحها[18]، وكيلا تقع مثل هذه الأسلحة في أيدي المنظمات الإرهابية .

ثالثا: الحاجة إلى احتواء وحصار وعزل دول مثل إيران والعراق وليبيا والسودان والتي أطلقت عليها الولايات المتحدة صفة الدول" المارقة" والخارجة عن القانون الدولي.

وكانت الولايات المتحدة قد تخلت عن احتواء العراق بالحصار الاقتصادي وعملت على احتلاله منذ عام 2003.

ويمكن تمييز عدد من الأهداف الأمريكية في المنطقة العربية وهي النفط (أمن الطاقة)، التجارة، الاستثمارات، الفوائض النقدية، والعوامل الثلاثة الأخيرة تستمد وجودها

---

[16] حسن نافعة، هل تستطيع إسرائيل الاستغناء عن المعونة الأمريكية، السياسة الدولية، عدد 126، 1996، ص94.

[17] نبيل التل، العلاقات السياسية الأردنية – الأمريكية (1990– 2000)، مرجع سابق، ص ص 15–16.

[18] عماد يوسف وآخرون، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، عمان، دار البشير للنشر والتوزيع، 1995ص224.

وأهميتها من وجود الثروة النفطية، لذا أقر "مبدأ كارتر" الذي يقوم على تعزيز التواجد العسكري الأمريكي بمنطقة الخليج العربي لضمان استمرارية تدفق النفط وصد أي قوة خارجية ويعتبر أي اعتداء على المنطقة اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية[19].

فنفط الشرق الأوسط له دور حيوي في الميزان النفطي الأمريكي، فعندما قل حجم استيراده من الشرق الأوسط بين عامي (1970-1980) كانت خسارة الولايات المتحدة من النفط في الفترة ما بين (1973 – 1974) تتراوح ما بين 125-150 مليون طن[(20)]، وبذلك أثرت سلبا على الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية وأكدت الولايات المتحدة في تقرير وزارة الدفاع الأمريكية عام (1995) أن ضمان استمرار إمدادات النفط دون عوائق وبأسعار مستقرة يمثل المصلحة القومية العليا للولايات المتحدة في الشرق الأوسط[(21)].

لذا عمدت واشنطن إلى توفير بيئة أمنية في منطقة الخليج درءا للأخطار الإقليمية وللتهديد السوفيتي سابقا وذلك لغنى منطقة الخليج باحتياطي كبير من النفط يعادل 65.8% من احتياطي النفط في العالم [(22)].

ولسد حاجة الولايات المتحدة من استهلاك الطاقة ، التي زادت بشكل ملحوظ ، استوردت الولايات المتحدة عام 1998 من دول الخليج العربي ما يعادل (746) ألف برميل يوميا وهو يمثل (23.5%) من استيراد الولايات المتحدة للنفط من الخارج[(23)].

ولزيادة الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية تم اقتناص الفرص في دعم عملية السلام العربية الإسرائيلية وخاصة بعد تداعيات حرب الخليج الثانية عام 1990، و استغلت نتائج

---

[19] _ نبيل التل ، العلاقات الأردنية _ الأمريكية ( 1990_ 2000) ، مرجع سابق ، ص 18 .

[20] _ ثروت العمرو، المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن: 1985–1995، مرجع سابق ، ص48, ويوريسوف، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط في السبعينات، ترجمة شوكت يوسف، دار دمشق، دمشق (د.ت)، بلا عام ، ص15.

[(21)] ثروت العمرو، المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن، مرجع سابق، ص27.

[(22)] حسن عبدالله جوهر وعبدالله يوسف – محمد، "الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط: دراسة استشرافية حول آفاق العلاقات الدولية في المنطقة، السياسة الدولية، العدد (133)، يوليو 1998، ص15.

[(23)] سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص52.

الأزمة لصالح توجهاتها في المنطقة ،وتشجيع التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط، إذ أخذت السياسة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة على توسيع الإطار الذي يمكنها من التأثير فيه، ورفعت شعار نشر مبادئ الديمقراطية، واقتصاد السوق خاصة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لمصالح الغرب[24]، فسعت عبر سياستها لتعزيز هيمنتها على النظام العالمي الجديد وأخذت تستخدمه حجة للتدخل أو عزل الدول التي تعارض مصالحها في العالم.

تعتبر المساعدات الخارجية الأمريكية للأردن مؤشر مهم لمدى قوة العلاقات الأردنية الأمريكية، ويمكن تعريف المساعدات بأنها الانتقال الرسمي لرؤوس الأموال والبضائع والخدمات إلى الدول (النامية) التي لا تستطيع الحصول عليها بالوسائل التجارية العادية[25].

ويعرف وزير الخارجية الأمريكية الأسبق جورج شولتز المساعدات بأنها أداة أساسية من أدوات سياسة أمريكا الخارجية وأنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بأمن أمريكا القومي وازدهارها الاقتصادي[26].

وتعد المساعدات الخارجية الأمريكية ملحقاً هاماً لدبلوماسية الولايات المتحدة، وركيزة أساسية ضمن علاقاتها الدولية، وأسلوباً تحافظ به على وضع النفوذ والسيطرة حول العالم[27].

---

[24] ثروت العمرو، المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن،1985-1995، مرجع سابق، ص34.

([25]) روبر والترز، المعونات الأمريكية والسوفياتية، تحليل مقارنة، ترجمة نبيل صبحي، دار القلم، الكويت، 1974، ص 27.

([26]) V.S, Department of state "International Security and Development Cooperation Program", office of international Affairs, Washington, 1991, P.2.

([27]) هايتر تيريز، إمبريالية المساعدات، ترجمة مجدي ناصيف، دار ابن الرشيد، بغداد، 1959، ص 17.

## أسباب الاهتمام الأمريكي بالأردن:

اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالأردن هو جزء من اهتمامها بالمنطقة العربية بشكل عام، وقد أخذ هذا الاهتمام عدة اتجاهات منها:

### 1 - هدف أمني وجيو استراتيجي:

اعتبر الأردن جزءاً من الحزام الأمني لحماية المنطقة والإسهام في الاستقرار المطلوب لاستمرار تدفق النفط بحرية من جهة، ومقاومة الشيوعية من جهة أخرى[28]،بدت الولايات المتحدة أكثر حرصا على علاقاتها مع الأردن خصوصا بعد ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي اعتبرتها بؤرة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط بالإضافة إلى تأثيرها على أمن واستقرار إسرائيل[29].

ورأى الأردن أن من مصلحته أن يتحالف مع الغرب، ليضمن الدفاع عن وجوده واستقراره ومصالحه، خاصة انه اعتبر الشيوعية تتعارض مع مبادئ الدين الإسلامي، إضافة إلى أنه يرى فيها استعماراً يهدف إلى التدخل في شؤون الأردن الداخلية، ولم يكن عداء جلالة المغفور له الملك الحسين للشيوعية جديدا في الاستراتيجية الأردنية فقد اصدر الملك المؤسس عبدا لله رحمه الله " قانون مكافحة الشيوعية " في 1948/5/12 والذي عدل بقانون آخر عام 1953[30] وتم إلغاءه بعد عام 1991 أثر عودة الحياة النيابية للأردن عام 1989[31] .

---

[28] نبيل التل، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية، 1990–2000، مرجع سابق، ص25.

[29] قال أحد المسؤولين الأمريكيين حول أهمية الأردن (إذا حدثت حرب بين العرب والإسرائيليين – بعد حرب 1948 – فإن الأردن سيكون نقطة انطلاق منطقية للبدء منها) لأن الأردن دولة ضعيفة اقتصاديا ويحتوي على أكثر من نصف مليون لاجئ فلسطيني لذلك يجب أن تنفذ الولايات المتحدة برنامجا لحل مشكلة اللاجئين ولتطوير الاقتصاد الأردني، انظر عماد بشتاوي، العلاقات الأردنية الأمريكية، 1946–1967، مرجع سابق، ص62.
وصلاح الدين البحري، جغرافية الأردن، مرجع سابق، ص23–25.

[30] عماد بشتاوي، العلاقات الأردنية الأمريكية، 1946–1967، مرجع سابق، ص33.

[31] سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958–1995، ص539، مرجع سابق، ص539.

## 2- إسرائيل والصراع العربي – الإسرائيلي:

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للأردن كطرف مهم في الصراع العربي الإسرائيلي خصوصا فيما يتعلق بالشق الفلسطيني من الصراع فبعد صدور قرار التقسيم عام 1947[32] كانت الولايات المتحدة تحبذ ضم الجزء العربي من فلسطين الذي ظل خارج نطاق السيطرة الإسرائيلية للأردن واعتبارها جزءاً أصيلاً من الأراضي الأردنية ، وليس على صيغة الوحدة التي جرت بين الضفتين ، إلاّ أن حرب عام 1967 وما نتج عنها من احتلال باقي الأراضي الفلسطينية من قبل إسرائيل تراجعت فكرة الضم أو الإلحاق [33].

ركزت الولايات المتحدة اهتمامها على أمن إسرائيل ، وبسبب اشتراك الأردن بحدود طويلة معها واستضافته لأكثر من نصف لاجيء الفلسطينيين حيث شكلت قضية اللاجئين الفلسطينيين جوهر النزاع العربي الإسرائيلي منذ عام 1948 ، و استمرار وضع اللاجئين وبقاء المشكلة دون حل عامل خلل واضطراب في المنطقة [34] ، وأصبح الأردن من أهم البقع الحساسة في العالم العربي التي تؤخذ بعين الاعتبار لأنه بحكم مجاورته لإسرائيل وكثافة اللاجئين الفلسطينيين على أرضه كان يمكن أن يشكل في أي لحظة صاعقا يفجر الأمن والاستقرار في المنطقة . فضلاً عن أي هجوم عسكري عربي على إسرائيل كان يمكن أن ينطلق منه ، أي الأردن ، لذا صممت المساعدات الطويلة المدى لتحسين الوضع[35] ،وفي محاولة لتحقيق حل لمشكلة اللاجئين فقد أرسل ايزنهاور عام 1953 جونستون حيث قدم

---

[33] سعد حقي، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص14.

[34] تقدر الأونروا عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن في حدود 1.240.000، لكن هذا لا يشمل النازحين سنة 1967 واللاجئين الذين لا يظهرون في سجلات الأونروا الأصلية، انظر إيليا زريق، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، مرجع سابق، ص44.

[35] نبيل التل، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية، 1990–2000، مرجع سابق، ص30، عبد المجيد العزام، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، عمان، وزارة الثقافة، 1999، ص48.

مشروعاً لحل مشكلة المياه ومحاولة تطوير وادي الأردن حتى يمكن استيعاب اللاجئين فيها[36].

ولما كان المبدأ الأول للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط يتعلق بالأمن الإسرائيلي ، لذ ا كان لواشنطن موقف محدد وواضح من مشكلة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ، حيث أرسل الرئيس الأمريكي نيكسون تعهدا لإسرائيل في تموزعام 1972 يتضمن عدم إجبارها على القبول بحل مشكلة اللاجئين بما يغير الطبيعة الديمغرافية اليهودية لدولة إسرائيل أو يهدد أمنها ، وتأكد هذا الموقف عام 1992 إثر تسوية الخلاف الأمريكي الإسرائيلي حول موقف حكومة شامير من اجتماعات لجنة عمل الاجئين في أوتوا .

وقد امتنعت الولايات المتحدة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ نهاية سنة 1991 عن دعم قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمسألة اللاجئين كما كانت تفعل سابقا وخاصة القرار 194 ، وحجتها في امتناعها عن التصويت عام 1991 هو أن القضية تبحث على المسارات الثنائية والمتعددة[37] .

سعى الأردن بعد حرب 1967 إلى إيجاد تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي، ووجد أن السلام غير ممكن بدون تدخل الولايات المتحدة الأمريكية[38]. وقد لمس الأردن ومنذ حرب 1967 أن المساعدات الأمريكية له مرتبطة بموقفه من الحلول السياسية المطروحة إذ حاولت الولايات المتحدة استدراجه إلى تسوية منفردة مع إسرائيل، إلا أن الأردن شدد على السلام العادل والتسوية الشاملة[39].

كانت أولى النتائج السياسية المتشددة للأردن إزاء رفض طلبات أمريكيا في الانضمام لمباحثات كامب ديفيد، أن تراجعت المساعدات الاقتصادية الأمريكية بشكل ملحوظ

---

[36] رولا خضر البرعي، مشاريع التوطين، مجلة رؤية السلطة الوطنية الفسطينية، الهيئة العامة، السنة الثالثة، العدد 28، آذار 2004 من الإنترنت http:www.sis.gov.ps/arabic/royal 29/page 5.htm.

[37] فالح الطويل،اللاجئون الفلسطينيون، قضية تنتظر حلا،مطبعة ابن خلدون، اربد، 1996، ص ص120–122.

[38] نبيل التل، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية، 1990–2000، مرجع سابق، ص98.

[39] محمد أحمد الأشقر، أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية، (1957 – 1991)، مرجع سابق، ص ص 144–145.

فأنخفضت من 100,6 مليون دولار عام 1979 إلى 10,5 مليون دولار عام 1981، أما المساعدات العسكرية فقد تراجعت من 109,6 دولار إلى 44,4 مليون دولار لنفس الفترة[40] ، الجدول رقم (2) ، ثم ما لبثت أن عادت الولايات المتحدة لاستخدام ورقة المساعدات لتشجيع الأردن على الاستمرار في العملية السلمية[41]، وأعلنت عن نيتها في المضي فيها إذ أصبحت المساعدات متاحة بعد أن ألغى الرئيس كلينتون القيود على المعونة المقررة للأردن والتي فرضت عليه بعد حرب الخليج،وذلك بعد أن وقع الأردن وإسرائيل على جدول أعمال المفاوضات السلمية عام 1993[42].

فالسلام حاجة أمريكية حيوية كما هو حاجة أردنية، وأصبح الأردن داعية له، الأمر الذي أبقى الأردن ضمن دائرة الاهتمام الأمريكي، وقد انعكس ذلك بشكل مساعدات اقتصادية ومواقف سياسية داعمة له على الصعيدين الإقليمي والدولي[43].

## 3- المساهمة في أمن الخليج[44]

ربطت الولايات المتحدة الأمريكية بين مصالحها في منطقة الخليج العربي وبين من يقوم بمساعدة هذه الدولة على النهوض وتدعيم الاستقلال حيث شجعت الأردن الذي لا يتبنى أيديولوجيات الهيمنة والتوسع، على مساعدة الدول الخليجية وزادت من المعونة للأردن تبعا لذلك فقام الأردن بتزويد دول الخليج خلال الفترة بين عامي (1970-1980) بالمستشارين العسكريين، والمعلمين، والمهندسين، والعمال الفنيين المهرة والتقنيين.

---

[40] المرجع السابق، ص85.

[41] أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكي جون كيلي في رده على لجنة الشؤون الخارجية للكونغرس الأمريكي في السابع عشر من حزيران 1991 على آثار قطع المساعدات عن الأردن قائلا " أن ردة الفعل قد تكون مأساوية على عملية السلام والذي يشكل الأردن عضوا فاعلا وأضاف قائلا: أن الأردنيين كانوا بنائين وايجابيين في الشهرين الماضيين وأنهم من وجهة نظري كانوا يقدمون اسهامات إيجابية"، انظر المرجع السابق، ص145.

[42] المرجع السابق، ص145.

[43] المرجع السابق، مرجع سابق، ص33.

[44] المرجع سابق، ص ص (27، 28)

## 4- الاهتمام بالتوجهات الديمقراطية والإصلاحات السياسية

كان من النتائج الهامة لانتهاء الحرب الباردة وتراجع حدة الصراع العقائدي توجه الأمم والشعوب نحو الديمقراطية كمنهج سياسي وأصبح مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان يشكل عناصر رئيسية ضمن أسس ومكونات السياسة الخارجية الأمريكية والعلاقات الدولية وشروط المعونات الاقتصادية للدول والشعوب الفقيرة[45]، وفي عام 1990 صرح هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأمريكية: بأنه إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان ، فإن التحول الديمقراطي قد أضحى شرطاً ثالثاً لتلقي المساعدات الأمريكية، فبدأ هنالك اتجاه يدعو لربط المساعدات الخارجية بالتحول الديمقراطي.[46]

وبدأت السياسية الخارجية الأمريكية خلال العقدين الأخيرين في التوجه نحو رفع شعار دعم التحول الديمقراطي، وحددت وزارة الخارجية الأمريكية في إدارة بوش الأب ميزانيتها للعاميين (1992 – 1993) لتشجيع ودعم القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بالإضافة لقضايا أخرى.

أما إدارة كلينتون فأشارت لوجود مجموعتين من القضايا الرئيسية في برنامج السياسة الخارجية الأمريكية منها قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساعدات الخارجية وربط هذه المساعدات بمدى نجاح الدول المتلقية للمساعدات[47]، في إرساء وتطبيق الديمقراطية

ومن الجلي أن مفهوم تشجيع التحول الديمقراطي ضمن برامج السياسة الخارجية الأمريكية بدأ مع بروز معالم النظام الدولي الجديد إذ بدأت تستخدمه حجة للتدخل أو عزل الدول التي تعارض مصالحها وقيمها في العالم، فتسعى به لتعزيز هيمنتها على النظام.

---

[45] محمد الأشقر، أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية،(1957-1991)، المرجع السابق، ص146.

[46] حمدي عبد الرحمن، التحول الديمقراطي في افريقيا، السياسة الدولية، عدد (113)، 1993، ص14.

[47] انظر ثروت العمرو، المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن، مرجع سابق، ص117، وعبير بسيوني، " الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية"، السياسة الدولية، عدد 117، 1997، ص113.

## العلاقات الأردنية الأمريكية من 1956 – 1967

لعبت العوامل الداخلية والإقليمية والدولية دوراً في تطور العلاقات بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1956-1967، حيث تميزت بالمد والجزر ، ولقد رأى البعض أن تأخر الاعتراف الأمريكي بالأردن كدولة مستقلة إلى عام 1949 بسبب الضغوط الإسرائيلية واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ومحاولة واشنطن السيطرة على مناطق النفوذ البريطاني لاسيما بعد خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى ، ومن هنا حرصت واشنطن على ضرورة حفظ امتيازاتها التجارية والاقتصادية في شرقي الأردن ، وقد تم رفع درجة التمثيل الدبلوماسي من مفوضية إلى سفارة في آب عام 1952 [48] .

شهدت فترة منتصف الخمسينات إلى عام 1967 العديد من الأحداث والأزمات التي أثرت في تلك العلاقات ، وأهم هذه المفاصل: إسقاط محاولات ضم الأردن لحلف بغداد عام 1955 - 1956، العدوان الثلاثي عام 1956 على مصر، ومبدأ ايزنهاور، الإتحاد الهاشمي عام 1958، الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958، انقلاب ( 14 تموز 1958) في العراق ، الانفصال بين مصر وسوريا عام 1961، الثورة في اليمن في أيلول 1962، اتفاقية إنشاء دولة فدرالية بين سوريا ومصر والعراق في نيسان 1963، إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في 21 آب 1963، فكرة إنشاء الحلف الإسلامي عام 1965، وحرب حزيران 1967.

كانت للبيئة الداخلية الأردنية في نهاية الأربعينات والخمسينات والستينات دور رئيسي في تطور العلاقات مع الولايات المتحدة.

فقد تميزت السنوات الثلاثون من عمر الدولة الأردنية منذ عام 1921 وحتى عام 1950 (حتى ضم الضفة الغربية) بضعف العمل السياسي المنظم، فقد كان التنظيم النقابي معدوم إضافة إلى تدني مستوى العمل التطوعي الهادف و كانت الحرب العربية الإسرائيلية

[48] _ سليمان موسى ، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958 _ 1995 ، مرجع سابق ، ص 61

الأولى عام 1948 وضم الضفة الغربية للأردن عام 1950 نقطتي تحول بالنسبة للعمل السياسي والتنظيمي ، وشهدت فترة الخمسينات والستينات نشاطا سياسيا وجماهيريا وتنظيما واسعاً.

وتميزت الفترة بين 1950-1957 بنفوذ الأحزاب التي تعتبر امتدادا لأحزاب المنطقة العربية سواء كان ذلك على صعيد الأفكار التي تطرحها أم على صعيد الهياكل التنظيمية[49].

ومن هذه الأحزاب الأردنية: 1) جماعة الأخوان المسلمين 2) حزب التحرير 3) حزب البعث العربي الاشتراكي 4) حركة القوميين العرب 5) الحزب الشيوعي 6) حزب الاتحاد الوطني 7) حزب الأمة 8) الحزب العربي الدستوري 9) الحزب الوطني الاشتراكي.

وامتدت الخلايا الحزبية إلى داخل الجيش العربي الأردني [50].

ودلت كل المؤشرات والمعلومات رغبة جلالة الملك الحسين منذ توليه سلطاته الدستورية عام 1952 في تطوير الحياة البرلمانية فأجريت انتخابات نيابية ، في 21 تشرين الأول 1956، وشهدت انتصارا لليساريين والمناهضين للغرب، وانتهت بقيام تشكيل حكومة ائتلاف برئاسة سليمان النابلسي من الحزب الوطني الاشتراكي، ومشاركة البعث، والجبهة الوطنية،حيث تحول الرفض للوجود الغربي في الأردن من المستوى الشعبي والحزبي إلى المستوى الرسمي، وأكد سليمان النابلسي أن حكومته ترفض جميع الأحلاف الاستعمارية على اختلاف أسمائها وطبيعتها[51].

و اصطدم مع رأي الملك الحسين الذي كان يرى أن سياسة الانضمام للأحلاف ستؤمن للأردن مساعدات اقتصادية وعسكرية، هو في أمس الحاجة إليها، كما أنها ستقوي من شوكة الأردن في مواجهة دول الجوار العربي والكيان الصهيوني[52].

---

[49] المرجع السابق، ص57.

[50] للمزيد بالتفصيل عن هذه الأحزاب انظر مصطفى حمارنة، مرجع سابق، ص ص 57-61.

[51] عماد بشتاوي، العلاقات الأردنية الأمريكية، 1946-1967، ص83.

[52] محمد مصلح المجالي، العلاقات الأردنية العربية خلال الفترة 1990-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1997، ص8.

وتأثر الأردن بالبيئة الإقليمية وخاصة بالبيئة العربية وبالصراع العربي الإسرائيلي حيث سمى عقد الخمسينات من القرن العشرين بعقد القومية العربية بزعامة مصر، وبرزت عدة قضايا قومية – دولية أثرت على مسيرة العلاقات الأردنية – العربية وعلى العلاقات الأردنية الأمريكية[53].

اتسمت تلك الفترة باحتدام التنافس بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي وظهور الأحلاف.

وتزايدت المساعدات والمشاريع الغربية التي تبنتها السياسة الأنجلو – أمريكية الهادفة إلى قيام حلف دفاعي يضم جميع الدول القريبة من الحدود السوفيتية الجنوبية ضد الأحلاف التابعة للاتحاد السوفيتي.

وأثرت تلك الأحلاف والمساعدات الغربية على الأوضاع الداخلية للأردن كما سيظهر لاحقا، أما بالنسبة لأميركا كان همها استقطاب الأردن حتى لا يرضخ للمد الشيوعي، ويكون عامل استقرار في الوطن العربي ومساعدته في حل مشاكل لاجيء عام 1948 حتى لا يتخذوا من الأردن قاعدة لهم في الهجمات على إسرائيل .

وكان حلف بغداد أحد المشروعات الغربية الهادفة إلى تحجيم الاتحاد السوفيتي، ومحاصرته للحيلولة دون امتداده للمنطقة العربية، وتشكل الحلف ، الذي وقع على ميثاقه عام 1955، كل من العراق وتركيا وارتبطت به بريطانيا في نفس العام وانضمت إليه كل من باكستان وإيران، ولم يكتب للحلف النجاح[54] وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تحاول الانضمام إلى الحلف بشكل رسمي ، لكنها اعتبرته خلال قمة بين ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة وايدن رئيس الوزراء البريطاني بداية عام 1956 ، مهماً لضمان الأمن في الشرق

---

[53] المرجع السابق، ص6.

[54] بخصوص حلف بغداد راجع: سعد أبو ديه، عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية، عمان 1983، مرجع سابق، ص ص 93–95. أحمد عارف الكفارنة، الأردن في النظام الإقليمي العربي 1950–1990، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1993، ص ص84–86.

الأوسط[55]، وأبدت اهتمامها بضرورة انضمام الدول العربية الواقعة خلف الحزام الشمالي إلى الحلف ، وفشلت محاولة الولايات المتحدة بضم الأردن للحلف[56] ،

لم يدخل الأردن الحلف، لأن دول الرفض التي تمثلت بالسعودية ومصر وسوريا عملت على دعم المعارضة السياسية الأردنية التي خرجت إلى الشوارع تندد بهذا الحلف ، والمثير للانتباه أن رفض الأردن الانضمام إلى حلف بغداد كان ذا فائدة له في قبوله كعضو في هيئة الأمم المتحدة، حيث عدلت السياسة السوفيتية موقفها من الأردن بقصد تشجيعه على رفض الدخول في الحلف وأعلن أنه لا يعارض انضمام الأردن لهيئة الأمم المتحدة، بعد استخدامه حق النقض الفيتو عدة مرات ليحول دون دخول الأردن في عضوية الأمم المتحدة بحجة أن الأردن لا يتمتع باستقلاله التام وبأن المعاهدة التي يرتبط بها مع بريطانيا تشكل قيدا على استقلاله وحريته في اتخاذ القرارات[57].

واعتبر سعيد المفتي رئيس الوزراء الأردني آنذاك أن قبول عرض الاتحاد السوفيتي بتبادل التمثيل الدبلوماسي وأن يقدم السلاح للأردن مع وجود المعاهدة مع بريطانيا معناه لعب بالنار لذلك لم تجد الحكومة الأردنية الوضع مناسبا للموافقة على العرض[58].

لقد دفعت المعارضة العربية والداخلية محاولة الأردن الانضمام الى حلف بغداد في إيجاد بيئة داخلية و خارجية مناسبة لإنهاء مظاهر الروابط الرسمية التي تربط الأردن بدولة الانتداب بريطانيا حيث قام جلالة الملك الحسين بتعريب الجيش الأردني في 1956/3/1 ثم تبع ذلك في آذار 1957 قرار إلغاء المعاهدة البريطانية ، على أن ما زاد في تشجيع الأردن على إنهاء المعاهدة البريطانية ،موقفه الرسمي تجاه أزمة السويس ، حيث رفض العدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي عام 1956 ، فألغت المعاهدة مقابل الحصول على معونة

---

[55] منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947–1985، دار الجليل، عمان، 1986، ص57.

[56] دوايت ايزنهاور، موقع انترنت http:/m a stak baliat. Com/ link / html.

[57] عماد بشتاوي، العلاقات الأردنية الأمريكية 1946–1967، مرجع سابق، ص76.

[58] سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، 1958–1995، مرجع سابق، ص63.

عربية تعوض المعونة البريطانية ، بحيث تقوم مصر وسوريا والسعودية ، بتزويد الأردن باثني عشر مليونا ونصف المليون من الجينهات المصرية لمدة عشرة سنوات[59].

على أثر انحسار النفوذ البريطاني والفرنسي في الشرق الأوسط بعد العدوان اندفعت الولايات المتحدة إلى المنطقة بدعوى حمايتها من الخطر الشيوعي،وتطلب هذا استمرار سياسة الدفاع عن الشرق الأوسط فأعلن ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة عن مشروعه والذي قدمه للكونغرس في 5 كانون الثاني 1957، وهو ما أطلق عليه سياسة ملء الفراغ[60]،في المنطقة العربية.

ويقوم مبدأ ايزنهاور على أساس تأمين الاستقرار في المنطقة عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لدولها.

ورأى جلالة الملك الحسين في (مبدأ ايزنهاور) فرصة مواتية لتخليص الأردن من مصاعبه الاقتصادية والمالية والحد من نشاط الشيوعيين المتزايد ، واشتد الخلاف بين الملك وحكومته حول نشاط الشيوعيين وأعلن سليمان النابلسي في آذار 1957 انه لا يوجد خطر شيوعي في الأردن[61] .

في تلك الفترة اصبح الأردن أكثر دول المنطقة اهتماما بالسياسة الأمريكية الجديدة بعد أن أصبح التحالف مع بريطانيا أمرا غير مرغوب فيه من قبل الطرفين.

على أن زيارة رئيس الوزراء سليمان النابلسي للاتحاد السوفيتي والتقرب منه كبديل عن أمريكا أثرت سلباً على العلاقات الأردنية الأمريكية ، حيث امتنعت الولايات الأمريكية عن الوفاء بالتزاماتها المترتبة على الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدتها مع الأردن منذ عام 1951[62].

---

[59] محمد الأشقر، أثر المساعدات الأمريكية في السياسية الخارجية الأردنية، (1957-1991).

[60] خليل إبراهيم الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، 1946 – 1970، مرجع سابق، 2001، ص88.

[61] أحمد عبدالرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص156.

[62] عماد بشتاوي، العلاقات الأردنية الأمريكية، 1946-1967، مرجع سابق، ص86.

وطلب الملك الحسين من سليمان النابلسي تقديم استقالته في 10 نيسان 1957، وتفاقمت الأزمة السياسية وبلغت ذروتها عندما قامت مجموعة سميت "بالضباط الأحرار" في محاولة انقلابية في 13 نيسان 1957 وتم إفشال هذه المحاولة.

في مؤتمر نابلس في 22 نيسان 1957،أعلنت القوى والأحزاب السياسية إضرابا عاماً في الأردن فتردت الأوضاع وجرت مظاهرات وإطلاق نار، وردد المتظاهرون نداءات معادية لأمريكا ولخطة ايزنهاور، واستقالت حكومة حسين ألخالدي بعد سحب الثقة منها، فشكل إبراهيم هاشم حكومة أعلنت الأحكام العرفية وحلت الأحزاب[63].

لقد خلقت الأزمة بؤرة للتنافس بين الدول الكبرى في إطار الحرب الباردة، فأعلنت الولايات المتحدة وقوفها إلى جانب الملك والحكومة، وأعلن الناطق باسم الخارجية الأمريكية جيمس هاجارتي آنذاك بأن الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس يعتبران وحدة واستقلال الأردن أمرا حيويا[64]، وأعلن الاتحاد السوفياتي عن وقوفه إلى جانب القوى الوطنية المعارضة لمبدأ ايزنهاور ولمبادئ الدفاع الغربية[65].

وأعلن الملك حسين عن قبوله معونة غير مشروطة حيث وجد الأردن خزينته فارغة في نيسان 1957 نتيجة الوضع الاقتصادي الأردني الذي آل إليه ، وناشد الأردن رؤساء مصر وسوريا والسعودية بالوفاء بالتزاماتهم بعد إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية فقدمت السعودية حصتها .

قررت الولايات المتحدة تقد يم 10 مليون دولار كمساعدات اقتصادية دون شروط، ثم أعقبتها بعد فترة تقديم عشرين مليون دولار دون شروط[66].

وعقدت الحكومتان الأردنية والأمريكية في 26 حزيران 1957 اتفاقية عامة للمساعدة الفنية والاقتصادية وبموجب هذه الاتفاقية وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على

---

[63] محمد الأشقر، أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية، (1957–1991) مرجع سابق، ص80.

[64] عماد بشتاوي، العلاقات الأردنية، الأمريكية، 1946–1967، مرجع سابق، ص93.

[65] المرجع السابق، ص92.

[66] سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، 1958–1995، مرجع سابق، ص19.

تقديم مساعدات اقتصادية وفنية للأردن وحلت هذه الاتفاقية محل الاتفاقيات الأخرى التي عقدها الأردن مع الولايات المتحدة[67].

ويعتبر تطبيق مبدأ ايزنهاور نجاحا للسياسة الخارجية الأمريكية في إمكانية السيطرة على الأوضاع الدولية وخاصة في الشرق الأوسط. وبالمقابل فإن الأردن حافظ على كيانه وتطوير علاقاته مع الدولة الأقوى والفاعلة والمؤثرة في العلاقات الدولية، متجاوزا ألأوضاع الداخلية

خلال ذلك لم يكن الأردن معزولا عن محيطه بل تأثر بالبيئة الإقليمية والدولية، فتسارعت الأحداث الإقليمية، وألقت بظلالها على الأردن حيث تعرضت سوريا إلى إضطرابات عام 1957 ، وأعلنت الحكومة السورية عن مؤامرة حيكت خيوطها في السفارة الأمريكية ضد نظام حكم الرئيس شكري القوتلي ، وقامت وزارة الدفاع السورية بالترتيب لإقامة علاقات أوثق مع الاتحاد السوفيتي ، مما زاد خوف الولايات المتحدة من زرع حصن سوفيتي في الشرق الأوسط ، لذا أكدت الولايات المتحدة للأردن أنها ستقف إلى جانبه في حال تعرضه لعدوان سوري ، فأرسل للأردن شحنة أسلحة أمريكية وأصدرت التعليمات إلى الأسطول السادس الأمريكي، بالتوجه إلى شرق البحر المتوسط، إلا أن الأردن نفى أن يكون هناك أية علاقة بين الأسلحة الأمريكية التي وصلت إلى الأردن في مطلع شهر أيلول وبين الأوضاع الجارية في سوريا.

وبعد أن حشدت قوات أردنية وعراقية وتركية ولبنانية على حدود سوريا، حاولت الولايات المتحدة أن تستغل الظروف إلا أن الدول العربية أعلنت عن تضامنها العربي بالتخلي عن الحشودات، وحذر الملك سعود عاهل المملكة العربية السعودية واشنطن من أن تخلق وضعا متأزما في الشرق الأوسط[68].

---

[67] نبيل التل، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية، 1990–2000، مرجع سابق، ص177، وعماد بشتاوي، العلاقات الأردنية الأمريكية، 1946–1967، مرجع سابق، ص94.

[68] المرجع السابق، ص97–99.

وأما الأزمة الأخرى التي ظهر فيها الدعم الأمريكي قوياً للأردن كان على اثر الانقلاب الذي حصل في العراق في تموز عام 1958 ، فأثار الانقلاب تخوفاً أمريكياً بريطانياً وربطتا بين أهمية وحيوية الاستقلال الأردني بالانقلاب الذي حصل بالعراق [69].

و دخلت القوات البريطانية إلى الأردن للحفاظ على نظام الحكم فيه ومنع وقوعه تحت السيطرة الشيوعية، وكانت الولايات المتحدة أرسلت قوات من المشاة البحرية إلى لبنان لوضع حد للحرب الأهلية التي كادت تعصف به[70].

كان الرئيس ايزنهاور قد أشار أنه يعتبر استقلال الأردن وسلامة أراضيه أمرا حيويا، و دعم ذلك بإقلاع الأسطول الأمريكي السادس متجها نحو شرق البحر الأبيض المتوسط ،ومنحه معونة مالية عاجلة ، نتيجة لتوفر معلومات لدى الحكومة الأردنية، عن أن حكومة الجهورية العربية المتحدة تقوم بتدبير هجوم مسلح يبدأ من حدودها يوم 17 تموز1958 كي يتزامن مع انقلاب العراق ، وتدعم الانقلاب في الأردن بتعاون ضباط من الجيش الأردني ، وبعد ثلاثة أيام من الانقلاب في العراق تم اعتقال الضباط الأردنيين المسؤولين عن محاولة الانقلاب التي كانت ستحدث وقامت الأجهزة الأمنية بإعتقالات احترازية شملت أعدادا من منتسبين الأحزاب العقائدية[71].

وقد أكد جلالة الملك الحسين انحيازه إلى جانب المعسكر الغربي ضد المعسكر الشرقي الشيوعي ، والمؤيدين له من العرب خلال زيارته للولايات المتحدة ، وخطابه في هيئة الأمم عام 1960، وقد أكد ايزنهاور للملك الحسين خلال زياراته لواشنطن وقوف الولايات المتحدة بجانب الأردن، مع وعوده بالنظر في المساعدات الاقتصادية والعسكرية[72].

---

[69] أمين عواد بني حسن، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص113.

[70] حازم نسبية، تاريخ الأردن السياسي المعاصر، لجنة تاريخ الأردن، منشورات مؤسسة آل البيت، عمان، ص54.

[71] للزيادة بخصوص حركة ضباط الجيش الأردني إبان الانقلاب في العراق عام 1958 انظر سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958-1995، مرجع سابق، ص ص19-24.

[72] عماد بشتاوي، العلاقات الأردنية الأمريكية 1946-1967، مرجع سابق، ص ص 140-142.

لكن الولايات المتحدة أخذت تغير أسلوب تعاملها مع الأنظمة الوطنية والثورية، للحد من علاقات هذه الأنظمة وخاصة مصر بالاتحاد السوفيتي، وكان بداية ذلك عام 1959 عندما تحدث الأمريكيون مع الملك الحسين عن ضرورة إحداث انفراج في العلاقات العربية العربية لقطع الطريق على العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي[73]، وقد ظهر التغيير واضحا بعد أن أكدت إدارة الرئيس الأمريكي جون كنيدي على استراتيجية جديدة للعلاقات العربية عام 1961 كجزء من سياسة الأفاق الجديدة ، وأعلن عن تحرر الولايات المتحدة من جميع التنافسات العربية ، وأعرب عن توجه بلاده لفتح علاقات إيجابية مع الحكومات العربية ( الراديكالية ) [74] .

وكان للأزمات التي وقعت في الستينات في المنطقة العربية تأثيراً على العلاقات العربية الأمريكية ،منها انهيار الوحدة العربية الاندماجية بين مصر في 1961/9/28، وعلى أثر ذلك قطعت مصر علاقاتها بالأردن لترحيب الأردن بالانفصال وتأييده للانفصاليين، واستمرت القطيعة بين الدولتين 27 شهرا[75].

وكانت أميركا قد حذرت مصر من قيامها بأي عمل عسكري لإعادة سوريا إلى الجمهورية العربية المتحدة وأن ذلك سيدفع إسرائيل إلى احتلال الضفة الغربية وأخبرت الأردن وإسرائيل بذلك وأقنعت إسرائيل بأن أي تحرك لقواتها باتجاه الشرق سيلحق الضرر بها عاجلا أم آجلا[76].

تجد الدراسة أن تغييراً طرأ في السياسة الخارجية الأمريكية ففي حين اتسمت إدارة ايزنهاور باستخدام المساعدات الاقتصادية والعسكرية والتأييد السياسي الصارخ للدول الملكية المناهضة للمد الشيوعي ، فإن إدارة جون كيندي الذي خلفه في الحكم عام 1961،تميزت بإتباع أساليب جديدة في التعامل مع دول المنطقة العربية بعيدا عن الضغط

---

[73] عماد بشتاوي ، العلاقات الأردنية الأمريكية، 1946–1967، مرجع سابق، ص 141.

[74] رؤوف عباس: الإطار التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سابق، ص ص68–69.

[75] سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958–1995، مرجع سابق، ص48.

[76] الوثائق الرسمية للخارجية الأمريكية 1961–1962 المنشورة في جريدة الدستور الأردنية ع 9880 6 آذار 1995.

الاقتصادي. مستخدماً سياسة الحياد ، وقد أبدى كيندي اهتماما بالأردن وذلك من خلال محاولة إيجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي عموما وقضية اللاجئين بشكل خاص[77].

وقد برز هذا التوجه إزاء الثورة في اليمن في أيلول 1962، حيث أعلن الأردن والسعودية عن وقوفها إلى جانب الملكيين في حين قامت مصر بالتدخل لمساندة النظام الجمهوري، واعترفت الولايات المتحدة بالنظام الجمهوري في اليمن في 19 كانون أول 1962، فكان بمثابة خيبة أمل للأردن، ولكن كان متوقعا في ظل سياسة الولايات المتحدة الجديدة وقد استمرت العلاقات بين الأردن والسعودية من خلال التقارب الكامل وقامت السعودية بتقديم دعم اقتصادي كبير للأردن على امتداد العقود اللاحقة [78] .

أما الأزمة الأخرى التي استخدمت فيها الولايات المتحدة سياسة الاعتدال ، عندما قرر نظاما الحكم في العراق وسوريا البعثيين الاتحاد مع مصر في نيسان عام (1963) ، فطالبت الحركة الوطنية الأردنية بالانضمام إلى الاتحاد العربي، وجرت مظاهرات واضطرابات على اثرها استقالت وزارة وصفي التل ، وازداد العنف في المظاهرات مما اضطر حكومة سمير الرفاعي الى تقديم استقالتها ، بعد حجب الثقة عنها من قبل مجلس النواب في 1963/4/20، ثم جاءت حكومة الشريف حسين بن ناصر في 21 نيسان 1963، فقامت على الفور بحل مجلس النواب، وأعلنت الحكومة حالة الطوارىء يوم 29 نيسان .

وعلى أثر تردي الأوضاع في الأردن حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون من أن إسرائيل" لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج إذا كان الأردن سوف يقع تحت سيطرة عبد الناصر"[79].

---

[77] عماد بشتاوي، العلاقات الأردنية الأمريكية، 1946–1967، مرجع سابق، ص142–ص143، تجاه الشرق الأوسط 1948 – 1973 السياسة الدولية، ع16، 1981، ص66.

[78] خالد محاميد، مرجع سابق، ص237.

[79] لزيادة انظر سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958–1995م، مرجع سابق، ص ص55–60.

ورد الرئيس كندي على بن غوريون بواسطة السفير الأمريكي في إسرائيل الذي صرَح" إن الاضطرابات التي تحدث في الأردن لن تصل حد سيطرة دول الاتحاد العربي عليهاوفي كل الأحوال إن تحالف الدول الثلاث لن يؤثر كثيراً على التفوق الإسرائيلي".

فأعلنت الولايات المتحدة عدم معارضتها للاتحاد العربي ، وأكدت حرصها على وحدة واستقلال الأردن وعلى ضمان أمن إسرائيل وأعربت واشنطن خلال رسالة أرسلها جون كنيدي لجمال عبد الناصر في 27 أيار (1963) عن انزعاجها من تحول الأردن إلى ميدان للصراعات العربية، ورأى كيندي إن التدخل الإسرائيلي كفيل بتدمير السلام في الشرق الأوسط، ويترتب على ذلك احتدام صراع بين الدول العربية وإسرائيل[80] . لكن محاولة الاتحاد الثلاثي بين مصر وسوريا والعراق أخفقت وعادت الخصومات على أشدها ليس بين المحافظين والتقدميين فحسب، بل بين أقطار الجوار نفسهإ إذ كانت سوريا على خلاف شديد مع مصر والعراق بعد انفراد عبد السلام عارف بالسيطرة على زمام الحكم في العراق.[81]

وبدأ واضحاً للأردن إن سياسة الولايات المتحدة تغيرت منذ تسلم جون كنيدي الحكم، وأن تلك الإستراتيجية الجديدة في الشرق الأوسط ستؤثر على علاقاته مع الولايات المتحدة وخاصة إذا قررت الأخيرة اختيار أحد البلدين الأردن أو مصرتبعا لمدى صداقته وأهميته السياسية.

هذه الأجواء أتاحت للأردن إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في 21 آب عام 1963 [82] وكان مفاجأة تامة، حتى أن الحكومة الأمريكية نقلت القائم بأعمال سفارتها في عمان، لأنه أخفق في معرفة هذا الأمر وإطلاعها عليه قبل وقوعه[83] فاستطاع الأردن أن يخطو هذه الخطوة واستيقن أن نظام التوازن العالمي يسمح له دون أن تخامره المخاوف من أية أخطار يمكن أن يحملها الأردن ، فواصل الأردن تقاربه مع دول عدم الانحياز ومع

---

[80] عماد بشتاوي، العلاقات الأردنية الأمريكية 1946–1967، مرجع سابق، ص145.

[81] سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958–1995، مرجع سابق، ص71.

[82] أنظر عماد بشتاوي، المرجع السابق، ص ص142–146.

[83] حازم نسيبة ، تاريخ الأردن السياسي المعاصر (1952–1967)، ص32.

المعسكر الاشتراكي، وبلغ التقارب الأردني السوفيتي ذروته عام 1965، مع توقيع الأردن اتفاقية للتعاون الفني والثقافي مع موسكو[84].

إلا إن هذه السياسة ما لبثت أن طرأ عليها تغيير في عهد الرئيس جونسون ، حيث قدم مساعدات كبيرة لإسرائيل صاحبها تجاهل ملحوظ لحقوق العرب ومطالبهم[85].

على الرغم من تقارب الأردن مع دول المعسكر الشرقي الاشتراكي حيث أقام علاقات دبلوماسية مع كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنجاريا وترأس جلالة الملك الحسين عام 1964 الوفد المشارك في مؤتمر عدم الانحياز إلا أن الولايات المتحدة كانت حريصة على بقاء الأردن في الفلك الغربي، لذا أكدت واشنطن لإسرائيل أنها لن تسمح بتمكين الأردن من الحصول على السلاح من الاتحاد السوفيتي، وفي نفس الوقت أبدت حرصها على وحدة واستقلال إسرائيل.

حاول الإسرائيليون بمناسبات عدة الضغط على الولايات المتحدة للامتناع عن تقديم المساعدات العسكرية للأردن، والطلب من أمريكا بأن يتعهد الأردن بعدم نشر الدبابات في الضفة الغربية وأن لا يحاول المساس بأمن وسلامة إسرائيل.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد أي فكرة أو عمل عربي أو إسلامي يكون الهدف منه الوقوف ضد الشيوعية والأفكار الاشتراكية ، فقد رحبت بفكرة إنشاء حلف إسلامي ، تقدم بها الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية عام 1965 ، وأيدت إيران والأردن عقد مؤتمر قمة إسلامي ، في حين لم توافق عليه العديد من الدول العربية[86].

وأراد الأردن خلال تلك الفترة أن يستثمر علاقاته الجيدة مع الولايات المتحدة ، لذا أعلن عن مخاوفه للسفير الأمريكي" بيرز" بعد الهجوم الإسرائيلي على قرية السموع في تشرين الثاني 1966 من أن يشكل هذا الهجوم مقدمة لهجوم أضخم وأشمل يستهدف

---

[84] عماد بشتاوي، العلاقات الأردنية الأمريكية، المرجع السابق، 1946-1967، مرجع سابق، ص148.

[85] حسن أبو طالب: اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سابق، ص 91.

[86] انظر عماد بشتاوي، مرجع سابق، ص ص 145-150.

الاستيلاء على الضفة الغربية، لكن الرئيس الأمريكي ليندون جونسون طمأن الملك الحسين بأنه من غير المحتمل إلى حد كبير أن تقع الأحداث التي يخشاها فعلاً[87].

ارتبط الأردن قبل حرب 1967 بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية تمثل تارة بالدعم السياسي والعسكري وتارة بتقديم المساعدات، إلا أن الأردن لم يملك خياراً آخر سوى المشاركة في الحرب ، مما دفع الولايات المتحدة لخفض مساعداتها للأردن، فتراجعت من 68 مليون دولار عام 1966، إلى 19.4 مليون دولار عام 1968، كما خفضت مساعداتها العسكرية، من 22.3 مليون عام 1966 إلى 400الف دولار عام 1968 ( انظر الجدول رقم ( 2 )) ، وكانت المساعدات الأمريكية تشكل 77.4% من قيمة المساعدات الإجمالية التي كان يتقاضاها الأردن عام 1966،[88] وقد لحق بالأردن نتيجة تلك الهزيمة أضراراً كبيرة خصوصاً فقدانه للضفة الغربية التي كانت تشكل إحدى روافد الاقتصاد الأردني [89] إضافة إلى التبعات الاقتصادية التي ترتبت على استقبال الأردنيين اخوة لهم من لاجئ الضفة الغربية، الأمر الذي أدى إلى تعميق مشكلاته الاقتصادية القائمة أصلاً ، ونتيجة تراجع المساعدات الأمريكية للأردن قررت قمة الخرطوم عام 1967 تعويضه بالمساعدات العربية[90] .

لقد تركت هزيمة عام 1967 قناعة لدى الأردن بضرورة البحث عن وسائل أخرى تجنبه الخوض في معارك جديدة مع إسرائيل قد يكون فيها الخاسر الأكبر، وهذا ما يفسر تمسك الأردن بتسوية القضية الفلسطينية بالطرق السياسية.

لعب نظام القطبية الثنائية الجامدة في الخمسينيات من القرن الماضي دوراً ضاغطاً على السياسة الخارجية الأردنية أكسبها بعض الجمود بسبب طبيعة علاقته الثنائية مع

---

[87] سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، 1958–1995، مرجع سابق، ص119.

[88] خالد محاميد، مرجع سابق، ص238.

[89] فؤاد فائق سعيد، السياسة الخارجية الأردنية، دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار (بغداد: معهد الدراسات القومية الإشتراكية الدراسات القومية والاشتراكية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1988)، ص58.

[90] محمد فضة، الأردن ومؤتمرات القمة، مرجع سابق، ص 31–32.

بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ومع انتهاء هذه القطبية الجامدة اتجه الأردن في هذه المرحلة إلى تنويع علاقاته كما مر سابقا .

## العلاقات الأردنية الأمريكية 1968-1990

تميزت فترة ما بعد حرب عام 1967 وعقدي السبعينيات والثمانينات بعدة أحداث ألقت بظلالها على العلاقات الأردنية الأمريكية .

فعلى المستوى الداخلي تدهورت الأوضاع الداخلية في عام 1970بعد أحداث أيلول ، وواصلت الأحزاب السياسية عملها السري و بقيت الحياة النيابية معطلة .

أما على الصعيد الإقليمي ، فقد شهدت الساحة في منطقة الكرامة عام 1968 أول معركة مباشرة بين الأردن وإسرائيل بعد هزيمة حزيران وحرب أكتوبر عام 1973 بين مصر وسوريا من جانب وإسرائيل من جانب آخر ،وظهور الدور العربي المؤثر في العلاقات الدولية باستخدام سلاح المقاطعة البترولية من قبل الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية ، للضغط على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المنحازة بشكل كامل لإسرائيل ، والاعتراف العربي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني في قمة الرباط عام 1974 ، ونشوب الحرب الأهلية اللبنانية في عام 1975 تلاها توقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1979 ، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 إلى عام 1988، ثم أزمة الخليج عام 1990 بغزو العراق لدولة الكويت واحتلاله لها والخروج منها بعد حرب شنته الولايات المتحدة وحلفائها على العراق .

أما على الصعيد الدولي فشهدت العلاقات الدولية بين الدولتين العظميين بداية انفراج، ترجم بلقاء الرئيس نيكسون – بريجينيف في منتصف عام 1972 بما عرف باسم الوفاق الدولي[91] وتبعه تحول العلاقات نحو الانفراج الكامل بمجيء ميخائيل غورباتشوف في الاتحاد السوفيتي عام 1985 .

---

[91] للمزيد عن هذا المصطلح راجع مصر، حرب اكتوبر: دراسات في الجوانب الاجتماعية والسياسية، منشورات المركز القومي، 1974، ص ص 35–45.

واجه الملك الحسين بعد حرب 1967 ضغوطاً داخلية كانت تدفعه إلى التوجه صوب الاتحاد السوفيتي إلا أنه آثر البقاء على علاقته مع الولايات المتحدة التي لم تلبث أن عادت فزودت الأردن بالسلاح في 1969/2/14 لوقف اندفاعه نحو الاتحاد السوفيتي.[92] فزادت المساعدات العسكرية من أربعمائة ألف دولار عام 1968 إلى 14,2 مليون دولار عام 1969 ( الجدول رقم 2 ) .

تطور الموقف الأمريكي بعد حرب عام 1967 باتجاه تسوية الصراع بين العرب وإسرائيل فأصدر جونسون إعلان المباديء الخمسة، إلى تأييد قرار مجلس الأمن رقم (242) الصادر عن الأمم المتحدة في 1967/11/22، واضطلاعها بدور الوسيط الوحيد لحل الصراع العربي _ الإسرائيلي منذ أواسط عقد السبعينات.[93] وكانت السياسة الأمريكية المعلنة، ترى أن أفضل طريقة لمعالجة الموضوع الفلسطيني زج الأردن في المفاوضات بشأن الضفة الغربية[94] لذا ارتفعت المساعدات الأمريكية للأردن بنسبة كبيرة بين عامي (1971-1973) كما في الجدول رقم 2 .

وكان من نتائج حرب حزيران عام 1967 أن أوجدت جوا من التشاور والتفاهم بين الأردن ومصر حول النزاع العربي – الإسرائيلي، فاتفق كل من الأردن ومصر على انتهاج أسلوب العمل الدبلوماسي لاستعادة الأراضي المحتلة.

وفي هذا المجال ذكر البعض أن مصر أرادت في تلك الفترة من الأردن أن يلعب دورا على هذا الصعيد شريطة أن لا ينفرد بصلح مع إسرائيل ودعته للتفاوض مع الأمريكيين للوصول إلى تسوية سلمية تؤدي إلى انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية، وحتى حدود الرابع من حزيران ، وأكد جمال عبد الناصر أنه على استعداد لأن يدافع علنا عن أي اتفاق يصل إليه الملك الحسين فألقى، جلالة الملك الحسين، خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 حزيران 1967 نيابة عن الأمة العربية، وزار واشنطن واجتمع بالرئيس الأمريكي جونسون وعرض عليه استعداد الأردن لعرض السلام مع إسرائيل إذا انسحبت من الضفة الغربية، مع موافقة الملك أن يكون

---

[92] محمد الأشقر، أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية 1957–1991، ص80.

[93] عبد المجيد العزام، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، مرجع سابق، ص 48.

[94] نبيل التل، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية، 1990–2000، مرجع سابق، ص29.

الأردن منزوع السلاح، وكان جواب جونسون مخيبا للآمال، حيث رأى أنه يتعين على الأردن أن يدخل في مفاوضات مباشرة منفردة مع إسرائيل بعكس ما تم الاتفاق عليه بين مصر والأردن[95].

وتواصلت الاعتداءات المتكررة من الجانب الإسرائيلي على الأراضي الأردنية خلال الفترة 1967-1970وكان من أبرزها معركة الكرامة عام 1968، التي طلبت على أثرها الولايات المتحدة من الأردن أن لا يثير الموضوع في الأمم المتحدة لأن هذا سيعبئ المشاعر الدولية ضد إسرائيل لقيامها بالعدوان إلا أن الأردن أثار الموضوع في مجلس الأمن الذي أصدر قراراً في 24 اذار عام(1968) يدين فيه العدوان الإسرائيلي[96].

وتبع معركة الكرامة اعتداءات متواصلة من قبل إسرائيل على الأراضي الأردنية نظرا لوجود المنظمات الفلسطينية فيها وبهدف توجيه ضربات لها، إلا أن الصراع والخلاف الذي نشأ بين الأردن ومنظمة التحرير وفصائلها أدت إلى اندلاع مواجهات عسكرية في أيلول أسفرت عن خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن مما تسبب في إثارة حالة من التوتر الشديد بين الأردن وبعض الدول العربية الأخرى لا سيما سوريا التي تدخلت كدوله مجاورة في تلك الأزمة، علاوة على قطع المساعدات المالية المقدمة له من بعض الدول العربية (مثل ليبيا)[97].

وعلى ضوء الأوضاع في الأردن الناشئة عن الصدام المسلح اتخذت الإدارة الأمريكية قراراً بالتدخل بالقوة إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك لإنقاذ الأردن من الصراع الداخلي ومن تدخل سوريا، ورأت في تدهور الوضع في الأردن تهديداً للسلام العالمي[98] ونتيجة لحسم الخلاف بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لصالح استعادة سيطرة الدولة الأردنية قدمت الولايات المتحدة مساعدات إضافية لتصل إلى 76 مليون دولار بدلاً من 4,1

---

[95] انظر سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، 1958–1995، مرجع سابق، ص ص229–231.

[96] المرجع السابق، ص81، سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، 1958–1995، مرجع سابق. ص260.

[97] خالد محاميد، مرجع سابق، ص240.

[98] أمين عواد بني حسن، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص 132.

مليون دولار كانت قد قدمتها في عام 1970 ثم ارتفعت هذه المساعدات إلى 115,5 مليون دولار عام 1972 ( الجدول رقم 2 ) .

ومن المحطات التي ظهرت فيها العلاقات الأردنية الأمريكية بشكل إيجابي وقوي، بعد نشوب حرب أكتوبر عام 1973 ، حيث أدت المشاركة الجزئية للأردن في الحرب 1973 إلى المحافظة على علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية،و أشترك في مؤتمر السلام الذي دعت له حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، الذي عقد في 21 كانون الأول 1973 وحضرته كل من مصر والأردن ورفضت سوريا المشاركة [99] ، وأبدى وزير خارجية الولايات المتحدة "كيسنجر" تشككه بقيام الولايات المتحدة بدور فعال كي يستعيد الأردن الضفة الغربية[100] .

كان موقف الأردن المعتدل في الصراع الشرق أوسطي مفيداً لوزير الخارجية الأمريكي كيسنجر في تدعيم جهوده لتوقيع اتفاقيات فصل القوات بين كل من إسرائيل من جهة ومصر وسوريا من جهة أخرى، وأكد وزير الخارجية الأمريكي خلال جولته في الشرق الأوسط بعد عام 1973 أن الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بإحلال السلام ومهتمة أكثر من هذا بصديقها الأردن الذي يعتمد عليه ،وأعلن الرئيس نيكسون التزام حكومته بتحقيق الحل الشامل لقضية الشرق الأوسط وذلك أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها في حزيران عام (1974 ) لمصر والسعودية وسوريا والأردن [101] ، وهدفت أمريكا في تلك الفترة إلى جر الأردن وممارسة الضغوط عليه لعقد اتفاقية سلام منفصلة مع إسرائيل، ويؤكد ذلك زيارة كسنجر للأردن في تشرين الثاني 1974، بعد القمة العربية السابعة والتي وافق فيها الأردن على قراراتها التي تضمنت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.[102] وقد استخدمت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية بشكل

---

[99] محمد الأشقر، أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية، 1957–1991، المرجع السابق ص82.

[100] سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، 1958–1995، مرجع سابق، ص414.

[101] محمد الأشقر، المرجع السابق، ص ص82–84.

[102] المرجع السابق، ص ص419.

كبير لدعم الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة فسن الكونغرس قانون برنامج مساعدات للشرق الأوسط بمبلغ 907 مليون دولار، كانت حصة الأردن فيها 207 مليون دولار، منها 100 مليون دولار للمساعدة العسكرية و30 مليون دولاربشكل اعتمادات لشراء المعدات العسكرية التي تحتاجها لتقوية إمكانياتها الدفاعية والباقي سيكون معونة اقتصادية ، على أساس أن هذه المساعدة ستساهم بشكل كبير في تدعيم مقدرة الأردن على الاستمرار بالاعتدال في الشرق الأوسط .

وعلاوة على ذلك طالب الأردن جراء الخسائر العسكرية في حرب 1973 تجديد قدراته العسكرية وتوسيعها من خلال مفاوضات مع الولايات المتحدة بين عامي 1974 و 1976 وكان نتيجة ذلك برنامج مساعدات لخمس سنوات وافقت عليه الولايات المتحدة .

اتسعت مجالات التعاون بين الأردن والولايات المتحدة ، واتفق الطرفان أثناء زيارة نيكسون عام 1974 إلى الأردن ،على تشكيل وكالة مشتركة تشرف وتعاين مجالات التعاون في حقول التنمية الاقتصادية و الاستثمار و المساعدات العسكرية و العلوم الاجتماعيةو الأمور الثقافية ، واستمر عمل اللجنة الاقتصادية المنبثقة من الوكالة حتى عام 1979.[103]

وقد ارتبط استخدام المساعدات الاقتصادية من قبل الولايات خلال فترة السبعينات والثمانينات بالضغط من اجل الدخول في محادثات السلام مع إسرائيل وخاصة أن الولايات المتحدة تنظر للأردن بأنه من اكثر الدول العربية اعتدالا وتربطه بالولايات المتحدة علاقات متينة.

و شهدت السياسة الإسرائيلية تبدلاً في مواقفها ، بعد قرارات مؤتمر الرباط عام 1974، حيث بدأت تطرح على العالم مقولة أنها لا تعترف بغير الأردن ولا تتعامل مع سواه فيما يتعلق بمستقبل الضفة الغربية المحتلة ومصيرها، بعد أن كانت لا تعترف بدور الأردن في السعي لإنقاذ الضفة بعد قرار مجلس الأمن 242 [104] وعلى هذا الأساس بدأت الولايات المتحدة جادة لعقد اتفاقيات سلام ثنائية منفصلة بين الأردن وإسرائيل.

---

[103] محمد الأشقر، المرجع السابق، ص83.

[104] سليمان موسى، المرجع السابق، ص435.

في عام 1978 وقعت مصر و إسرائيل اتفاقية سلام في أيلول 1978 وتم التوقيع على معاهده الصلح في منتجع كامب ديفيد في 20 آذار عام 1979 ومثلت المعاهدة منعطفا حاسماً في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي وحاول الرئيس الأمريكي كارتر إدخال دولة عربية أو اكثر في عمليات السلام الجارية، واتصل مع الملك الحسين الذي رفض الانضمام إلى المحادثات، فأنحاز إلى الدول العربية الرافضة لاتفاقية كامب ديفيد،[105] وقطعت الدول العربية ومن ضمنها الأردن علاقاتها الدبلوماسية مع مصر لتوقيعها الاتفاقية متفردة مع إسرائيل.

وظهر واضحاً خلال تلك الفترة أن العلاقات الأردنية الأمريكية سادها الفتور لدرجة أن الملك الحسين وصفها بأنها تمر بمفترق طرق في مقابلة له مع شبكة تلفزيون C.BS الأمريكية في 1978/10/1 ، وأشار في حديث لصحيفة واشنطن بوست نشر في 1979/3/21 أن الولايات المتحدة تمارس ليَ الذراع للحصول على تأييد الأردن لمعاهدة كامب ديفيد، فكانت أولى النتائج السياسية الجديدة المتشددة ، أن انخفضت المساعدات الاقتصادية والعسكرية بشكل كبير، وقررت الولايات المتحدة الأمريكية إيقاف معوناتها المالية للأردن ابتداء من نهاية عام 1980.[106] ، فتراجع الدور الأردني للعب الدور الأساس في الشرق الأوسط إزاء تنامي الدور المصري ، وخلال تلك الفترة وازن الأردن في علاقاته مع الدول العربية، حيث حافظ على مستوى جيد من العلاقات مع مصر التي وقعت الاتفاقية ومع سوريا التي رفضت الإتفاقية وطور علاقاته مع السعودية ودول الخليج. و لعبت عوامل عديدة في تحقيق التقارب بينه وبين دول الخليج العربي منها[107] :

1 - حماية مصالح الأردن المتمثلة في وجود أعداد كبيرة من العمالة الأردنية في دول الخليج.

---

[105] انظر عودة بطرس ، الاستسلام في الواقع العربي، عمان، وكالة التوزيع الأردنية 1996، ص112. ومحمد الأشقر، مرجع سابق، ص85. وسليمان موسى، مرجع سابق 451-458، وخالد العرموطي، مرجع سابق، ص154.

[106] انظر محمد الاشقر، مرجع سابق، ص ص85-86.

[107] فؤاد سعيد، السياسة الخارجية الأردنية: دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرارات، مرجع سابق، ص135-136.

2 - حاجة الأردن للدعم المالي السعودي والخليجي، حيث تلقى الأردن في الماضي مساعدات مالية حلت مؤقتا محل المساعدات الأمريكية ، وحيال تلك التطورات وقف الأردن في وجه الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة والإجراءات التي قدمها له للانضمام إلى معاهدة كامب ديفيد وجاءت هذه الضغوطات من جراء انفراد أمريكا بإيجاد تسوية منفردة للصراع العربي الإسرائيلي مستفيداً من سياسة الوفاق الدولي التي سادت عقد السبعينات.

وطرح الرئيس الأمريكي رونا لد ريغان في بداية عهده بتقسيم الضفة الغربية بين الأردن وإسرائيل إلا أن الأردن رفض ذلك بل أيد اقتراح الاتحاد السوفيتي بشأن انعقاد مؤتمر دولي للسلم عام 1981 يضم منظمة التحرير الفلسطينية .فأطلقت الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتي مصطلح إمبراطورية الشر .

وفي إطار هذه التطورات دعا وزير الخارجية الأمريكية الكسندر هيج عام 1981 إلى تشكيل حلف من بلدان الشرق الأوسط يكون قادراً على الدفاع عنها في وجه المطامع السوفيتية ،ورد الملك الحسين على هيج خلال زيارة له للأردن عام 1981 " بأننا نرغب في هذه الصداقة لكن الذي يهدد باحتلال عمان ليس برجينيف بل آريل شارون ومناحم بيغن " وازدادت الفرقة بعد تنامي التشدد الأمريكي في بيع الأسلحة ، فزار الملك الحسين موسكو في الأعوام 1981 و1982 للتباحث في تعزيز الدفاع الأردني[108] .

وأكدت الولايات المتحدة خلال الفترة من 1981 – 1983 على حماية أمن الدول الصديقة ، خاصة بعد تردي الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط ، مع اندلاع الحرب الإيرانية واستمرار الحرب الأهلية في لبنان ، ووصول القوات الإسرائيلية الى مشارف بيروت واحتلالها لجنوب لبنان والخوف من الخطر السوفيتي .

اقترح ريغان خطة عام 1982 تدعو إلى حكم ذاتي فلسطيني في الضفة وغزة مرتبطاً مع الأردن. ووجدت المبادرة استحساناً لدى الملك الحسين، ولكنه ربط موافقته بثلاثة شروط :

---

[108] محمد الأشقر، أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية 1957-1991 مرجع سابق.

1 - الحصول على موافقة منظمة التحرير الفلسطينية بأن يقوم عنها بالتفاوض من اجل حل القضية الفلسطينية.

2 - تراجع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة (وهو الوعد الذي كان قد قطعه ريغان على نفسه للملك الحسين) في كانون الأول عام 1982.

3 - انسحاب إسرائيلي من جنوب لبنان.

و في العاشر من نيسان 1983 أعلن الملك الحسين ، بعد تسلمه رفض الرئيس عرفات رسمياً للمبادرة ، أن الأردن لن يشترك إما منفصلاً أو بدلاً عن أحد في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط على الرغم من إغراء الأردن بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية كوسيلة للتأثير عليه، وخيب هذا الإعلان الآمال الذي دعا إليها ريغان[109]

حاولت أمريكا قطع الطريق على عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأغلبية 124 صوتاً، بما فيها الأردن، لذلك صرح الملك لجريدة نيويورك تايمز في 1984/3/15 بان أمريكا لم تعد وسيطاً موثوقاً به أو يعتمد عليه أنها فقدت مصداقيتها بسبب سلسلة من الأحداث ( حرب لبنان واستمرار إسرائيل احتلال جنوب لبنان ومبادرة ريغان التي لم تفعّل وتكثيف المستوطنات).

بدأت الدلائل تشير الى تغيير في النظام الدولي وذلك بوصول ميخائيل غورباتشوف أمين عام الحزب الشيوعي السوفيتي إلى السلطة في عام 1985، وطرح ما يسمى بالبروسترويكا، فبدأ عهد جديد من الانفراج في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، فقد أعلن كل من غوربا تشوف وريغان في تشرين الثاني من عام 1985في جينيف عن التعجيل في مفاوضات برنامج الأسلحة النووية والفضائية وكذلك إعلان الاتحاد السوفييتي ولأول مرة في تموز 1986 عن استعداده للتعاون مع الولايات المتحدة لإيجاد حل للصراع العربي- الإسرائيلي، وعن رغبته في إعادة العلاقات

[109] محمدالأشقر، مرجع سابق، ص ص87-89.

الدبلوماسية[110] مع إسرائيل، والتي أعيدت مع إسرائيل قبل شهرين من انهيار الاتحاد السوفييتي، فأخذت واشنطن تتجاوب مع فكرة المؤتمر تجاوباً مختلفاً، لا يقوم على الرفض الشامل لهذه الفكرة لكن المشكلة بقيت بإصرار الولايات المتحدة على أن يمضي الأردن، في عملية السلام دون المنظمة حتى تقبل قرار 242 وكانت المنظمة وافقت على كل قرارات مجلس الأمن إلا أنها لم توافق على هذا القرار لأنه يعتبر القضية الفلسطينية هي قضية لاجئين، بينما بقية القرارات تعطي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وبالمقابل لم يقبل الأردن بهذا الاقتراح[111]

وافقت أمريكا بعد زيارة الملك حسين لواشنطن في تشرين الأول 1985 على الدعوة إلى عقد المؤتمر بشرط قبول منظمة التحرير بقراري مجلس الأمن 242، 338 طالما أن المؤتمر سينعقد على أساس هذين القرارين وهو شرط فرضته إسرائيل على الدبلوماسية الأمريكية ، وقد باشر الأردن خلال عام 1985 سلسلة من الجهود الدبلوماسية لتشجيع الولايات المتحدة على التعامل مع منظمة التحرير التي اعتدلت سياستها خاصة بعد توقيع الأردن والمنظمة اتفاق 11 شباط 1985 ، والذي لقي ترحيباً أمريكيا ، إلا إن الإدارة الأمريكية تجاهلت في بياناتها منظمة التحرير الفلسطينية وتمسكت باتفاقيات كامب ديفيد التي تؤكد على مشاركة " فلسطينيين " في الوفدين الأردني والمصري لمفاوضات الحكم الذاتي .

وحاول الأردن جاهداً إقناع الولايات المتحدة خلال الأعوام 1985 و1986 بتطبيق اتفاقه مع المنظمة إلا أن واشنطن رفضت الاجتماعات التي ستضم وفداً فلسطينياً للمؤتمر الدولي حيث كانت طروحات واشنطن بالنسبة لمؤتمر السلام تؤكد دائما رغبتها باستبعاد الاتحاد السوفيتي إلى أن يستأنف علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل مما أثار غضب الملك الحسين في إحدى زياراته لواشنطن عام 1985 وقطع زيارته وأكد رفضه القاطع للحل المنفرد .

---

[110] محمد توفيق ابو غالون ، العلاقات السورية الامريكية منذ عام 1948 ، رسالة ماجستير ، 1998 ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، سوريا ، ص ص 284–285 .

[111] المرجع السابق، ص ص 284–285.

ونتيجة تقلب وتردد الولايات المتحدة في تلك الفترة تراجعت المنظمة عن سياسة الاعتدال التي سعى لها الأردن بعد أن أصبح موقف الولايات المتحدة إيجابياً في شباط 1986 وتوقفت العملية السلمية ، وطلب الأردن من المنظمة إبداء قدر من المرونة ، رغبة منه للوصول إلى طاولة المفاوضات قبل وصول الليكود إلى الحكم في إسرائيل في تلك الفترة وفشل الاتفاق بين الأردن والمنظمة عام 1986 وانتهت العلاقات بالجمود ، وقوبل فشل الاتفاق بالترحيب من قبل الولايات المتحدة .

ولتأكيد موقف أمريكا الداعم للملك الحسين ولدوره في عملية السلام، قرر ريغان بيع أسلحة متطورة للأردن بلغت قيمتها 1.9 مليار دولار إلا أن الكونغرس طالب بتأجيل الصفقة حتى 1986/3/1 مشترطاً بدء مفاوضات مباشرة وذات أهمية بين الأردن وإسرائيل.

واستمرت هذه الضغوطات على الأردن حيث تلقى رسالة من الرئيس الأمريكي يعتذر فيها عن الصفقة التي وعد بها الملك الحسين عام 1985 وهي الصفقة التي كان يسعى إليها الأردن منذ عام 1979 وذلك لان قانون المساعدات الخارجية عام 1986 اشتمل على عبارة نصت على عدم منح الأردن المساعدات العسكرية قبل قيام الرئيس الأمريكي بإصدار وثيقة رسمية، تقول أن الأردن يلتزم علنا بالاعتراف بإسرائيل والتفاوض المباشر معها دون تأخير بناء على قراري الأمم المتحدة ذي الرقمين (242),(338) لذلك انخفضت المساعدات العسكرية من 91,9 مليون دولار عام 1985 إلى 41,9 مليون دولار علم 1987.[112] ، لكن الإدارة الأمريكية حاولت تعويض الأردن عن رفضها لبيع المعدات بإعلان أنها ستكمل برنامج مساعداتها للأردن فارتفعت قيمة المساعدات خلال السنوات (1985-1987) إذ بلغت عام 1985 (162) مليون دولار كان منها 100 مليون دولار مساعدات اقتصادية وفي عام 1987 بلغت (153) مليون دولار منها (111,1) مليون دولار مساعدات اقتصادية ( الجدول رقم 2 ) .

[112] انظر محمد الأشقر، مرجع سابق، ص89-90.

لكن الكونغرس الأمريكي اتخذ موقفاً معارضاً لمبيعات الأسلحة للأردن في اكثر من مناسبة وذلك لاعتبارين :[113]

1 - الأول ذو طبيعة سياسية فقد اشترط الكونغرس أنه لن يسمح بمبيعات أساسية للأسلحة للأردن، ما لم يشترك في عمليات السلام التي تقوم بها الولايات المتحدة في المنطقة.

2 -وطبيعة مالية يتمثل في ضخامة التكاليف المطلوبة للوفاء باحتياجات الأردن العسكرية الأمر الذي –وفقاً لرأي الكونغرس- من شأنه أن يعرض خطط التنمية في الأردن للخطر.

وواصل الأردن جهوده الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبالتالي مع إسرائيل لقبول فكرة عقد المؤتمر الدولي المستند إلى الشرعية الدولية .

والهدف من ذلك تأمين قبول الولايات المتحدة وإسرائيل لهذا الاقتراح وبعد ذلك تقرر المنظمة موقفها من ذلك ، لكن موقف الإدارة الأمريكية بعد استلام اسحق شامير رئاسة الحكومة في تشرين ثاني 1986 كان محايداً بعد جدل جرى داخل إسرائيل بين المعتدلين المؤيدين لصيغة الأرض مقابل السلام والرافضين لعقد المؤتمر الدولي .

أنتقل الموقف الأمريكي من محايد إلى تأييد مدرسة التطرف الإسرائيلية التي ادعت إن فلسطين كلها هي أرض إسرائيلية ، حيث اختار وزير خارجية الولايات المتحدة اقتراح شامير بترتيبات انتقالية في الضفة الغربية ، ورفض الأردن مثل هذا الاقتراح .

ومن الأزمات التي أثرت على العلاقات الأردنية الأمريكية اشتعال الانتفاضة الفلسطينية في 9 / 1987/12 فظهر الاختلاف بين منظمة التحرير والأردن خلال مؤتمر القمة الخامس عشر الذي عقد في الجزائر حزيران عام 1988 لبحث سبل دعم الانتفاضة الفلسطينية، ففهمت المنظمة تمسك الأردن بقرار 242، ودعمه لأهل الأرض المحتلة بأنه

[113] نبيل التل، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية، 1990–2000، مرجع سابق، ص 162.

محاولات للهيمنة على الأراضي الفلسطينية والالتفاف على منظمة التحرير بل وجهت الملامة للأردن على اعوجاجات السياسة الأمريكية.[114]

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية اشتعال الانتفاضة، فبعثت بمذكرة في نيسان 1988 جاءت على صيغة تحذير تدعو الأردن وإسرائيل لاتخاذ قرارات تاريخية، لأن مثل هذه الفرصة قد لا تتكرر لإيجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط، إلا أن الرد الأردني الذي أستلمه جورج شولتز وزير خارجية امريكا ، هو التمسك بمؤتمر دولي له صلاحيات كاملة لتحقيق السلام الشامل في المنطقة والاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين وأن يكون قرار الأمن رقم 242 أساس التفاوض في اللجان الثنائية وأن الأردن لن يمثل الفلسطينيين أو يتفاوض باسم المنظمة[115] ولكن المفاجأة التي تركت أثرا واضحا على العلاقات الأردنية الأمريكية إعلان الملك حسين قراره بفك الارتباط القانوني والإداري بين الضفتين في 31 تموز 1988، و من أبرز الاعتبارات التي بينها جلالته وأدت إلى اتخاذ القرار : أولها فلسطيني تمثل في رغبة المنظمة وقيادة الانتفاضة في التمثيل المستقل ، وثانيها عربي والذي تجسد في موقف الدول العربية ، الداعي إلى إعادة الوضع كما كان عليه قبل الوحدة بين الضفتين عام 1950 ، وإبراز اسم فلسطين ، فتوفرت لدى الأردن القناعة الأكيدة أن بقاء العلاقة القانونية والإدارية تتعارض مع تلك التوجهات ، فما كان من الأردن إلا أن سعى لتحقيق تلك الرغبة ودعم الشعب الفلسطيني والتوجه العربي .

وبغض النظر عن المؤيد والمعارض للقرار إلا أن منظمة التحرير الفلسطيني شعرت ببروز هوية الشعب الوطنية إلى جانب الهوية الأردنية والسورية والعراقية... الخ.

وفي أعقاب قرار فك الارتباط قامت منظمة التحرير بإعلان الدولة الفلسطينية والاعتراف بقراري مجلس الأمن 242و 238 والتقدم بمبادرة سلام فلسطينية، ونبذ

---

[114] سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958-1995، مرجع سابق، ص ص493-498.

[115] محمد الأشقر، أثر المساعدات الأميريكية في السياسة الخارجية الأردنية، (1957-1991)، مرجع سابق، ص ص 90-91.

الإرهاب والاعتراف بوجود إسرائيل وبحقها العيش بسلام.[116] وشعرت الولايات المتحدة أن هذا الإجراء موجه ضدها ولسياستها في المنطقة خاصة بعد أن أدان الملك حسين سياسة أمريكا في الشرق الأوسط واعتبرها منحازة لإسرائيل، وأنها فقدت مصداقيتها.

ما رست الولايات المتحدة ضغوطاً مختلفة أهمها الضغط الاقتصادي وهذا ما أكده الملك الحسين خلال لقائه مع أعضاء مجلس الأعيان 1989/6/19 من أن الأزمة الاقتصادية التي يعيشها الأردن هي جزء من الضغوط الأمريكية، وساعد حجب المساعدات الأمريكية عن الأردن على زيادة حجم المديونية[117]. فأنخفض حجم المساعدات إلى (27,8 ) مليون دولار في حين كانت في عام 1988 ( 51,9 ) مليون دولار الجدول رقم ( 2 ) .

في ذات العام ،1989، شهد الأردن مرحلة حاسمة في تاريخه السياسي والاقتصادي فقد تعرض في نهاية عام 1988 وبداية عام 1989 لازمة اقتصادية حادة، تعود في جذورها إلى توقفت الدول العربية عن الوفاء بالتزاماتها المالية للأردن التي قررها مؤتمر بغداد عام 1978 فيما عدا السعودية،[118] إضافة الى الإختلالات الهيكلية المزمنة . وفي ظل عجز الحكومة الأردنية عن تسديد المديونية تدخل صندوق النقد الدولي من أجل استمراره في تقديم قروضه وإعادة جدولة الديون المترتبة سابقاً. واستثنى الأردن مرة أخرى من برنامج المساعدات الأمريكية إلى الدول الصديقة إلى أن يوافق الأردن على الدخول في معاهدة السلام مع إسرائيل كشرط مسبق لكي يحصل على الدعم العسكري من الولايات المتحدة[119]

---

[116] المرجع السابق، ص ص502-507.

[117] محمد الأشقر/ أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية (1957-1991)، مرجع سابق، ص91.

[118] ثروت العمرو، المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن، مرجع سابق، ص79..

[119] نبيل التل، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية، 1990-2000، ص 163.

## العلاقات الأردنية الأمريكية خلال 1991- 1998

رفض الأردن الدخول في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق، لذا صنف في خانة المعسكر العراقي وأنعكس ذلك على العلاقات الأردنية العربية ، والأردنية الأمريكية وشهد الأردن حالة عزلة وحصار سياسي واقتصادي، وجمدت العلاقات الأردنية مع دول الخليج، كذلك مع سوريا ومصر.

أسفرت حرب الخليج عن هيمنة أمريكية على منطقة الشرق الأوسط ، بعد الانهيار الذي أصاب الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي الذي عمل على تقديم الدعم السياسي والاقتصادي للدول التي وقفت ضد سياسة الغرب، إذ كان من أهداف عملية عاصفة الصحراء زيادة السيطرة الأمريكية على الشرق الأوسط .

وأدت الأزمة إلى شرخ في العلاقات بين الدول العربية حيث انقسمت الدول العربية إلى معسكرين معسكر حفر الباطن المناوئ للعراق ضم دول الخليج، مصر، سوريا، المغرب، الصومال، جيبوتي، لبنان.

ومعسكر تبنى موقفاً رافضاً للتواجد الأمريكي في المنطقة الأخير تمثل بالأردن وتونس واليمن وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية السودان الجزائر وموريتانيا.

ومن الأسباب التي جعلت الأردن يناهض التحالف الدولي خصوصية العلاقات الأردنية العراقية ، التي بنيت منذ دعم الأردن للعراق خلال حربه مع إيران ، حيث توثقت العلاقات بين البلدين بصورة لم يسبق لها مثيل ، وشملت العلاقات الوثيقة المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، والثقافية ، حيث حصل الأردن من العراق على شبه احتكار للسوق العراقي من خلال البروتوكولات التجارية ومعاملة تفضيلية في النفط بتزويد الأردن بكافة احتياجاته النفطية بنسبة 100% بعد أن توقفت شركة التابلاين في السعودية عن تزويد الأردن بالنفط وقد تزامن، ذلك مع إعلان العراق عن تقديمه منحة نفطية للأردن بمبلغ 300 مليون دولار يخصم من فاتورة النفط الخام وبقي هذا الترتيب مستمراً إلى ما بعد نهاية فترة الدراسة، مما كان له أثر إيجابي على الاقتصاد الأردني خلال فترة (1990-1998) [120].

---

[120] المرجع السابق، ص86.

كان الأردن أول المطالبين برفع الحصار وإنهاء العقوبات عن العراق لأنه يصب في اتجاه التوازن للاقتصاد الأردني، ولتخفيف أعباء الحصار عن الشعب العراقي[121]، مما حمل الأردن عبئاً ونصيباً بعد موجات الهجرة الديموغرافية إلى الأردن خلال السنوات الأولى للأزمة[122]فخسر الأردن مصادر الدعم المالي والاقتصادي من جانب العراق، ومن جانب دول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية[123]

أثارت أزمة الخليج الثانية موضوع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة من خلال ما عرف آنذاك "بالربط" أي تطبيق قرارات الأمم المتحدة والتأكيد على مبدأ الشرعية الدولية التي استعملت في أزمة الخليج، فلماذا لا تستعمل لحل المسألة الفلسطينية ؟ ولقد أصر الملك الحسين على مبدأ الربط بين تسوية أزمة الخليج وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي حيث قال " حينما كنا والعالم أجمع منشغلين تماما في أزمة الخليج لم نغفل عن قضية السلام.. ودعونا جميعاً وبحماس شديد إلى الربط بين تسوية النزاعين باعتماد ذات الأسس الممثلة بالشرعية الدولية "[124].

وكان لذلك الموقف تأثيراً مباشراً جداً على العلاقات الأردنية – الأمريكية فقد اتهمت الولايات المتحدة الملك الحسين بالانحياز إلى جانب الرئيس العراقي صدام حسين ضد باقي العالم[125] وقد أكد كل من العراق وفلسطين على مبدأ الربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية فاتهموا أمريكا بأنها تكيل بمكيالين.

وعلى ما يبدو كان هناك إقرار ضمني قد تولد بالربط التسلسلي بين دائرتي النزاع في المنطقة، ولكن ليس بالمفهوم الغربي، وإنما بالمفهوم العربي الذي يقوم على أساس تسوية أزمة الخليج أولاً، ويصبح هذا الحل مفتاح التحرك على صعيد السلام العربي – الإسرائيلي.

---

( [121]) عريب الرنتاوي، العقوبات وحصار العراق، صحيفة الدستور الأردنية، 7 حزيران 2001، نقلاً عن الملف العراقي، مركز دراسات العراق، العدد (115)، 2001، ص 2.

( [122]) نبيل التل، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية، 1990–2000، مرجع سابق، ص 166.

( [123])للزيادة عن الموقف الأردني من أزمة الخليج الثانية وأثرها على العلاقات الأردنية العربية انظر محمد المجالي، العلاقات الأردنية العربي، مرجع سابق، ص ص 76–86.

( [124]) خطاب الملك الحسين أمام المؤتمر الوطني الأردني، عمان 1991/10/12، ص41.

( [125]) نبيل التل، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية، 1990–2000، مرجع سابق، ص 24.

وتزامنت تداعيات أزمة الخليج مع إعلان مبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في 6آذار 1991، وقبول الأردن التوجه إلى مدريد وتأخر عقد معاهدة السلام مع إسرائيل إلى عام 1994، لأن الأردن كان محكوماً بمعادلات محلية وإقليمية وغموض في الموقف الأمريكي منه حيث لم يكن يعرف الثمن الذي يمكن أن يأخذه مقابل تقديم استحقاقات كانت مطلوبة منه [126]، والحقيقة أن مبادرة بوش الأب كما رآها الأردن حينئذ كانت بمثابة حبل إنقاذ له من العزلة التي وقع بين جدرانها نتيجة موقفه من حرب الخليج الثانية .

وبدا واضحاً أن هناك رغبة أمريكية في أن يتجاوز الأردن أزمته الاقتصادية وان يحسن علاقاته معها ومع مصر وسوريا ودول الخليج غير أن التطور في هذا المجال لا يعتمد على مجريات التفاوض بين العرب وإسرائيل ولكنه يعتمد أيضاً على تعاون الأردن الفعال في قطع اتصالاته مع العراق.

وكان المطلوب أمريكيا أن يجاهر الملك الحسين والأردن بالعداء لصدام حسين وللعراق. وقد جاء على لسان مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط جيرجيان **أن** على الأردن أن يقطع اتصالاته مع العراق ويتعاون بشكل فعال في تطبيق العقوبات ضده وضرورة الحفاظ الكامل على حزام العلاقات الأمنية بين إسرائيل والأردن وضمان موافقته على إقرار الترتيبات الأمنية التي سيعمل بها في الخليج وضمان موافقة الأردن على وقف التنسيق السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية في قضية السلام بحجة عدم رغبة الأخيرة في تحقيق السلام والأمن مع إسرائيل[127].

واستوعب الأردن الوضع الدولي والإقليمي الذي فرض عليه بوجوب تغيير سياسته تجاه العراق، وبالتالي ترميم ما أصاب العلاقات الأردنية والأمريكية. والعلاقات الأردنية العربية، فتعامل الأردن مع أطراف المعارضة العراقية، واستقبل صهرا الرئيس العراقي حسين كامل وشقيقه[128] وبدأت تلك السياسة تصب في مصلحة الأردن لإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة من جهة ومع الكويت من جهة أخرى وبدأت خطوط الاتصال مع الولايات

---

([126]) المرجع السابق، ص 119.

([127]) المرجع السابق، ص 52 .

([128]) عبداللطيف رعود، مرجع سابق، ص 245.

التي أعلنت مساندتها للأردن في حالة التدخل العراقي، وبدت علامات الارتياح الواضحة على الكويت تجاه السياسة الأردنية.

بعد تجاوب الأردن اتسمت العلاقات بين الأردن والعراق في مرحلة ما بعد عام 1995 بالفتور مقابل عودة العلاقات مع دول الخليج بشكل عام إلى حالتها السابقة مع إبقاء الهدوء والحذر في التعامل مع العراق، وبقي العامل الاقتصادي يستقطب سياسات البلدين نحو الاستمرارية والتقدم رغم تعكر صفو العلاقات السياسية في أوقات مختلفة، من هنا لعب العامل الاقتصادي دوراً مهماً في العلاقات الأردنية – العراقية ورغم أهمية هذا العامل فإن العوامل السياسية تركت أثاراً سلبية على العلاقات الاقتصادية فانفتح الأردن على دول الخليج وعلى رأسها السعودية، وبذل العراق جهداً كبيراً في الانفتاح على سوريا وتركيا وإيران كما ظهر تحسناً واضحاً على العلاقات العراقية – السورية، وكذلك على العلاقات الإيرانية – العراقية[129].

في المقابل بعد توقيع الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1994 وتغير السياسة الأردنية إزاء العراق، تحسنت العلاقات الأردنية الأمريكية وكذلك العلاقات الأردنية الخليجية والعربية وتبع ذلك مواقف أردنية غير ودية إزاء القيادة العراقية منها الخطاب الذي بثه التلفاز الأردني في 24 آب 1995، والذي أكد فيه الملك الحسين ابتعاده عن الرئيس صدام حسين وعدم تأييده للقيادة العراقية، بسبب التخطيط لهجوم جديد على الكويت والسعودية[130].

كلف الملك الحسين عبدالكريم الكباريتي بتشكيل الحكومة الأردنية. بهدف تحسين علاقاته مع دول الخليج، واتهم الأردن العراق بالعمل على تحريض بعض القطاعات الشعبية للتمرد على النظام السياسي، على أثر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بصدد رفع الدعم عن القمح والخبز[131].

---

([129]) إيهاب المخزومي، أثر العوامل الدولية والإقليمية والمجلة على تسوية النزاع الأردني – الإسرائيلي (1991–1994)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ص ص (90–92).

([130]) مرجع سابق، ص101.

([131]) كارستن براكر ، "رسالة الملك"، مجلة تايم، "Time"، 4 أيلول 1995.

وقد ترافق التقارب الأردني الأمريكي مع تقارب أردني عربي ، حيث حدث انفراج في العلاقات السعودية الأردنية أثر ازدياد الضغوط الأمريكية على السعودية، وأرسلت الأخيرة مراقبين لحضور مؤتمر مدريد، وتم إعادة فتح البعثات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1995 بعد انقطاع دام أربعة سنوات.

أما العلاقات الأردنية الكويتية، بقيت متدهورة وغير طبيعية حتى عام 1995 عندما بدأت الزيارات الرسمية على مستوى الوزراء فقط وتطورت حركة الصادرات الأردنية للكويت إلا أن العلاقات السياسية والدبلوماسية لم تطبع حتى نهاية عام 1999 عندما تم إعادة فتح السفارات بين البلدين على أثر مشاركة ولي العهد الكويتي في تشييع جنازة الملك الحسين في 1999/2/8 ، وأسهمت هذه المشاركة في تحسين العلاقات بين البلدين، أما عُمان المؤيدة للحل الأردني طوال الأزمة بقيت علاقاتها وثيقة [132].

وبقيت العلاقات الأردنية المصرية والسورية، في وضع متأزم على خلفية أزمة الخليج ولا سيما بعد تبادل الاتهامات المصرية، على أثر صدور الكتاب الأبيض الذي حدد موقف الأردن ونديد بموقف مصر من الأزمة ورضوخها لمصالحها على حساب المصالح القومية واستمرت العلاقات متوترة حتى عام 1993 عندما قام الملك الحسين بزيارة رسمية إلى مصر لإعادة العلاقات الثنائية إلى طبيعتها، كما كانت قبل أزمة الخليج[133].

أما العلاقات الأردنية السورية، فإنه بالرغم من التوتر شبه الدائم بين الطرفين منذ ما قبل الأزمة وازدياده مع الأزمة بدخول سوريا التحالف ضد العراق، إلا أنه سرعان ما عادت العلاقات لطبيعتها مع زيادة التنسيق بين الطرفين حيال عملية السلام[134].

استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل نتائج أزمة الخليج لتمرير عملية السلام، حيث عزلت القوة العراقية من الساحة، وحدث تغيير في سياسة الأردن تجاه العراق ووقع معاهدة السلام، وانعكس كل ذلك إيجابياً على العلاقات الأردنية الأمريكية

---

([132]) عبداللطيف رعود، مرجع سابق، ص 237.

([133]) عناد أحمد النوايسة، الوسطية في السياسة الخارجية الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1994.

([134]) المرجع السابق، ص 114.

**اتفاق أوسلو ومعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية وأثرها على العلاقات الأردنية الأمريكية.**

أدت الظروف الدولية والإقليمية إلى تحول كبير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السلام في الشرق الأوسط. ولجأ الرئيس بوش إلى عقد اتفاق مع الرئيس ميخائيل غورباتشوف على إنهاء كافة أشكال النزاع في العالم وعلى سلم الأولويات الصراع العربي الإسرائيلي. فبدأت بمبادرة وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في عام 1989، ودعوة كل من إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين إلى المفاوضات [135].

وتعتبر أزمة الخليج الثانية وتداعياتها من أهم الأسباب التي أدت إلى إحداث تحول مهم في سياسة الولايات المتحدة اتجاه الصراع العربي – الإسرائيلي.

فتهيأت الظروف بعد انتهاء حرب الخليج الثانية مباشرة حيث رفضت الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها في أزمة الخليج الثانية مبادرة العراق للربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية على أساس أن الاحتلال واحد.

وأعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب مباشرة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية مبادرته بتاريخ 1991/3/6، لعقد مؤتمر دولي للسلام في مدريد يناقش كل تفاصيل الصراع العربي الإسرائيلي[136]، وليضع حد للنزاع على أساس قراري مجلس الأمن (242) و(338) ومبدأ الأرض مقابل السلام شريطة ضمان أمن إسرائيل ومنح الفلسطينيين حقوقهم السياسية المشروعة[137].

فبعد انتهاء الأزمة وفرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة، رأت الولايات المتحدة أن المشكلة الأساسية التي ستواجهها في المنطقة هي عدم الاستقرار الإقليمي طالما ظلت القضية الفلسطينية عالقة بدون إيجاد حلٌ لها وطالما ظلت إسرائيل جسماً غريباً في المنطقة[138].

---

([135]) نبيل التل، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية، 1990–2000، مرجع سابق، ص 132.

([136]) جواد الحمد وآخرون، المؤتمر الإقليمي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 55.

([137]) أحمد الخلايلة، مرجع سابق، ص 618.

([138]) نبيل التل، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية، 1990–2000، مرجع سابق، ص 4.

وقد عقد المؤتمر في 1991/10/30، وتمت المشاركة بوفد أردني – فلسطيني مشترك برئاسة أردنية كما أراد الإسرائيليون والأمريكان[139].

ويشكل السلام، أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الأردنية ومن هنا كانت المشاركة الأردنية لتحقيق مجموعة من الأهداف والغايات:

1 - استرداد أراضي محتلة تقارب مساحتها 381 كم$^2$.

2 - إعادة ترسيم الحدود الدولية.

3 - الحصول على الحقوق المائية.

4 - ضمان أمن وسلامة الوطن والمواطنين.

وقد ربط الأردن موقفه في العملية السلمية دوماً ومنذ بداية عملية السلام في الشرق الأوسط بمجمل المسارات العربية، والتزم بمبدأ الحل الشامل للصراع في الشرق الأوسط، لذا حاولت أمريكا أن تمارس ضغوطاً كبيرة على الأردن لأجل إلغاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل بصورة منفردة ودون أن تقدم إسرائيل شيئاً في المقابل، ودون انتظار معاهدة سلام والتفرد بالتوصل إلى معاهدة سلام مع إسرائيل دون انتظار للحل الشامل على المسارين الفلسطيني والسوري، ولم يتجاوب الأردن لذلك مارست الولايات المتحدة ضغوطها من خلال تشديد الحصار على العقبة، والاعتراض على وصول البترول العراقي للأردن، وطلبت من حلفائها التوقف عن الدفع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين كي تخفف الخدمات المقدمة لهم ليشكل ذلك ضغطاً على خزينة الدولة الأردنية، والضغط على صندوق النقد الدولي لافتعال سبب للانسحاب من تبني برنامج التصحيح الاقتصادي وبالتالي تخفيض الديون أو جدولتها، وتحريض بعض الجهات التي لها وجود في الأردن لزعزعة الاستقرار الداخلي[140].

ونتيجة الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة ضد الأردن خلال مسيرة المفاوضات حاول الملك الحسين في زياراته لواشنطن ولقائه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون

---

([139]) موشيه زاك، الحسين والسلام العلاقات الأردنية – الأمريكية، ترجمة دار الجليل، إصدار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ص 48.

([140]) نبيل التل، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية، 1990–2000، مرجع سابق، ص 49–50.

في كانون الثاني عام 1994 وحزيران عام 1994 إلى إزالة الغموض الذي اكتنف العلاقات الأردنية – الأمريكية وإعادة هيكلتها بشكل عام والعودة على إلى أسس وبواكير هذه العلاقات منذ الخمسينات.

وتركزت مباحثات جلالة الملك الحسين مع الجانب الأمريكي على ضرورة تخفيف الضغوط الأمريكية على الأردن واستئناف الدعم الاقتصادي والعسكري له، إضافة إلى رفع الحصار المستمر من أكثر من سنتين على خليج العقبة.

وقد تدهورت العلاقات بين الأردن والولايات المتحدة عندما غضب الملك حسين نتيجة الاستهتار الأمريكي بالمصالح الأردنية فيما يتعلق بحصار العقبة حيث بين لسفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن والذي استدعاهم لبحث قضية الحصار التي نشأت منذ أزمة الخليج وحتى عام 1994 حيث تم تفتيش أكثر من ألف وسبعمائة سفينة متوجهة إلى خليج العقبة، وأبلغهم أن استئناف الأردن لممارسة دوره في صنع عملية السلام العادل والشامل والدائم نحو المنطقة بأسرها مرهون بمعالجة فورية لهذا الوضع وردت أميركا على ذلك بأنها تدرس اقتراحات لتفتيش السفن حينما ترسو في العقبة بدلاً من الإجراء الحالي بإيقاف السفن وتفتيشها في عرض البحر[141].

تأخر الأردن في عقد معاهدة السلام مع إسرائيل إلى عام 1994، ومارست الولايات المتحدة ضغوطاً كبيرة عليه لعقد المعاهدة منفرداً خلال فترة المحادثات التي استمرت ثلاث سنوات، فالأردن كان محكوماً بمعادلات محلية وإقليمية تجعله يدور في فلك محدد، فلا يستطيع تجاوز الأطراف العربية الأخرى المشاركة في مفاوضات السلام ، فامتنع عن الاستجابة للرغبة الأمريكية كونها لم تقدم ضمانات كافية لتحميه إقليمياً ولم تقدم له ما يكفي في مجال الدعم الاقتصادي.

ومما شجع الأردن لتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل هو اتفاق أوسلو السري والمفاجئ[142]وبموجبه انفردت منظمة التحرير بالتوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ بشأن

---

([141]) أنظر المرجع السابق، ص ص 51 ،52 وشيحان الأردنية 1994/4/2.

([142]) المرجع السابق، ص ص 52،53، موشيه زاك، الحسين والسلام العلاقات الأردنية – الإسرائيلية، ترجمة دار الخليل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ص 38.

ترتيبات الحكم الذاتي مع إسرائيل، فتعطل الاتفاق بين الدول العربية المشاركة في العملية السلمية الذي يحثهم على التنسيق للوصول معا إلى إقامة سلام دائم وعادل مع إسرائيل واختفت آلية الوفد المشترك التي كانت تجمع الأردنيين والفلسطينيين وأصبح الأردن لا يستشار في الموضوع السلمي وبالنهاية أعلن الأردن دعمه للاتفاق [143]. لقد شجع اتفاق أوسلو الأردن على التقدم نحو معاهدة السلام وغياب المحذور الفلسطيني مثلما مثلت اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية غياب المحذور العربي . وبغياب المحذورين أصبحت الطريق مفتوحة أمام الأردن لتوقيع المعاهدة .

فبعد أن وقع الأردن جدول الأعمال على المسار الأردني – الإسرائيلي في اليوم التالي من مفاجأة أوسلو وتوقيع إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي في 1993/9/13 مضى الأردن في إجراء المحادثات حتى توصل إلى توقيع إعلان واشنطن في العاصمة الأمريكية في 1994/7/25 والذي تضمن إنهاء حالة العداء والحرب بين الأردن وإسرائيل وابقاء الرعاية الأردنية للاماكن المقدسة في القدس . وقد جرى التوقيع على معاهدة السلام في وادي عربة في 1994/10/26.

ومن العوامل التي أدت إلى دفع الأردن للإسراع في عقد الاتفاقية ، الاتفاق السري بين المنظمة وإسرائيل مما خلق الشك لديه في وجود صفقة سياسية على حساب مصالحه الوطنية وعودة التلويح بفكرة الوطن البديل وهذا المشروع أثاره حزب الليكود الذي يؤمن بسياسة الترحيل للفلسطينيين .

فالإسراع بتوقيع المعاهدة، ألغت فكرة أن يكون الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين من خلال عملية الترحيل " الترانسفير "، واطمأن الأردن بأن فكرة الوطن البديل الإسرائيلية اليمينية قد أصبحت لاغية ! وتجنب الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحرب الخليج على الأردن، والتي رتبت على الأردن أعباءاً هائلة[144]. وخشية الأردن أن يؤدي الاتفاق

---

([143]) موشيه زاك، الحسين والسلام العلاقات الأردنية – الإسرائيلية، ترجمة دار الخليل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ص 440.

([144]) نبيل التل، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية، 1990–2000، مرجع سابق، ص 59.

إلى تأثيرات سلبية على الاقتصاد الأردني من خلال تمتين الروابط الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية على حساب العلاقات الاقتصادية الأردنية – الفلسطينية[145].

أدرك الأردن أن السلام في الشرق الأوسط هو خيار أمريكي ودولي قبل أن يكون خياراً عربياً إسرائيلياً ، على أن المخاوف من فكرة الوطن البديل في الأردن بقيت قائمة طالما لم يصار إلى بحث مشكلة اللاجئين وإرجاء بحثها للمفاوضات النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

وقد تمخض عن الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية بخصوص اللاجئين اتفاق بين الطرفين على حل:

1) في إطار عمل المجموعة المتعددة حول اللاجئين.

2) من خلال إجراء ثنائي أو غير ذلك يتم في إطار يتفق عليه ويأتي مقترنا مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم أو متزامنا معها.

3) من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها والبرامج الاقتصادية الدولية الأخرى المتعلقة باللاجئين والنازحين .[146].

أما الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية والتي عرفت باتفاقية أوسلو عام 1993 فقد أجلت البحث في قضية اللاجئين والنازحين ضمن ما تم تأجيله من قضايا أساسية لمفاوضات المرحلة النهائية، كما تم الاتفاق على إجراء محادثات تمهيدية ذات طابع إجرائي في إطار المفاوضات المتعددة، وفعلا تم عقد عدة جلسات بمشاركة وفود كل من إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية والأردن ومصر ولم تسفر تلك المفاوضات عن أي نتيجة تذكر[147].

---

([145]) المرجع السابق، 61–63.

([146]) علي الجرباوي وآخرون، الحكومة الأردنية والحكومة الإسرائيلية (نص معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل وملاحق المعاهدة)، آراء في المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، رام الله، وزارة الإعلام، 1994، ص ص48–68.

([147]) عوني المشيني، فلسطينيون في الأردن أم أردنيون من أصل فلسطيني؟ أزمة الهوية بعد اتفاقيات السلام، آفاق، أكاديمية المستقبل الإبداعي، من الإنترنت http://www.aa faq.org/ fact5/15.htm.

أحرزت الاتفاقيات الأردنية – الإسرائيلية والفلسطينية الإسرائيلية إقراراً إقليمياً ودولياً بدولة أردنية للأردنيين بعيداً عن هواجس الوطن البديل التي ترددت كثيراً، كما أحرزت كياناً فلسطينياً ومنحته العناصر الموضوعية اللازمة لقيام الدولة الفلسطينية المستقبلية[148].

وغير الأردن سلوكه تجاه مسيرة السلام، حيث أعلن جلالة الملك الحسين خلال زيارته لواشنطن في حزيران عام 1994 ولقائه كلينتون أن التقدم على مسار المفاوضات الأردني لم يعد مرتبطاً بما يجري في المسارات الأخرى.

فجاءت تلك الزيارة بعد أن حسم قضية مسار المفاوضات وتوقيعه على الأجنده مع إسرائيل ليعيد للعلاقات الأمريكية الأردنية الدفء والمتانة بعد أن مرت بأزمة حادة منذ أزمة الخليج امتدت حتى عام 1994-1995[149].

وقد نتج عن توقيع الأردن علىإعلان واشنطن أثناء تلك الزيارة ، نتائج هامة منها التأكيد على ضرورة شطب ديون الأردن، وتولت المؤسسة البحرية البريطانية (لويدز) مهمة تفتيش السفن المتوجهة إلى خليج العقبة لفترة تجريبية مدتها شهر وتوطدت العلاقة الأمريكية الأردنية حيث ألقى كلينتون في مجلس النواب الأردني خطاباً بعد توقيع المعاهدة، أكد فيه أن الولايات المتحدة لن تخذل الأردن في السعي إلى ترسيخ السلام، كما ذكر أن بلاده ألغت ديونها المستحقة على الأردن البالغة 950 مليون دولار وأنها شجعت دولاً أخرى على القيام بخطوة مماثلة وتوالت الزيارات الملكية للولايات المتحدة عام 1995، حيث ظهر إجماع داخل الكونغرس والإدارة الأمريكية على أهمية الأردن وضرورة إيلائه اهتماماً خاصاً ، وقرر الرئيس كلينتون اعتبار الأردن حليفاً[150] رئيساً للولايات المتحدة من خارج الناتو بمقتضى المادة 517 من قانون المساعدات الخارجية لسنة 1991 وهو ما يعطي الأردن

---

([148]) ذياب مخادمة، مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية على ضوء اتفاقيات لتسوية، ورقة مقدمة، ندوة السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات 28–1997/4/29، ص 9.

([149]) نبيل التل، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية، 1990–2000، مرجع سابق، ص56–59.

([150]) نبيل التل، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية، 1990–2000، مرجع سابق، ص 60.

أولوية في تلقي المساعدات والعتاد العسكري، ولا يتمتع بهذه الميزة سوى مصر واستراليا واليابان وكوريا الجنوبية وإسرائيل، وأصبح نافذ المفعول منذ تاريخ 1996/11/13[151]،

لقد كان حجر العثرة في العلاقات الأردنية الأمريكية منذ بداية التسعينيات حتى منتصف التسعينيات رفض الأردن دخول التحالف ضد العراق وعدم توقيعه معاهدة السلام مع إسرائيل بشكل منفرد ، لكن الحال تغير بتغير سياسة الأردن تجاه العراق وتوقيعه معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1994، وفي ظل ذلك لم يحصل الأردن على الدعم الكبير من الولايات المتحدة، ولم تتحول إلى دور الشريك الوسيط في عملية السلام ، لكن الولايات المتحدة الأمريكية ارتبطت بإسرائيل ارتباطاً لم يحدث له مثيل في تاريخ العلاقات الدولية، وهي علاقات أكدت على الدوام أنها تؤدي إلى تحالف مكتوب، وتتميز علاقتهما على الصعيد الاستراتيجي بالالتقاء في المصالح لا يخلو أحياناً من بعض المعارضات المحدودة والمؤقتة[152] .

بعد أن قدم الأردن الكثير لتعزيز الاستقرار في المنطقة كان من المأمول أن يشعر الشعب الأردني بأنه نال ثمار مؤثرة على حياته ، وتعثرت مسيرة السلام عدة مرات مروراً بتنصل إسرائيل بعدم الالتزام بالاتفاقيات ، فاتفاقية ضمان الاستثمارات المتبادلة بين الأردن وإسرائيل لم تحقق شيئاً على أرض الواقع ، إضافة إلى عدم السماح للمنتجات الأردنية بالدخول إلى السوق الفلسطينية ، وتجاوز ذلك بقيام الموساد الإسرائيلي بمحاولة تنفيذ اغتيال خالد مشعل في الأردن ، وربط جلالة الملك الحسين بين تقديم العلاج له واستمرار اتفاقية السلام . والمشكلة أن واشنطن لم تمارس دور الشريك في السلام لدرجة أنها لم تحدد من هو الملام في تعثر عملية السلام .

لكن جلالة الملك الحسين لم يألو جهداً وفي شتى المناسبات في التأكيد على دور الولايات المتحدة في دعم عملية السلام بين الأردن وإسرائيل ورعاية عملية السلام بين

---

([151]) المرجع السابق، ص 65.

([152]) هشام الدجاني "العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل" قضايا استراتيجية، سلسلة أوراق شهرية المركز القومي للدراسات الاستراتيجية، السنة الثالثة، العدد 86، 1998، ص6.

الفلسطينيين وإسرائيل ودعم عملية المفاوضات على المسارين السوري واللبناني للوصول إلى حل كامل للنزاع العربي الإسرائيلي ، وقال جلالته في مقابلة له مع محطة سي إن إن في 1997/4/30 :( أن هناك من يتحدث عن دور للآخرين في العالم ، ونحن نرحب بجهود الجميع ، ولكننا نأمل أن تتكامل هذه الجهود مع جهود الولايات المتحدة وأن يعمل الجميع لتحقيق تقدم وتعديل مسار عملية السلام ، وقال أن القدس يجب أن تبقى مدينة مفتوحة في قطاعها الشرقي والغربي عاصمة لكل من فلسطين وإسرائيل ، وأن المدينة المقدسة يجب أن تكون فوق السيادة لأي طرف ، وأن لا يقرر مصيرها من طرف واحد ) .

**كان هناك محوران مهمان لعبا دوراً اساسياً في تطور العلاقات الاردنية الأمريكية خلال الفترة 1991 _ 1997 ، الأول أزمة الخليج الثانية وتداعياتها وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل و يمكن ربط محور ثالث وهو محاولة ربط المساعدات الامريكية بالتحول الديموقراطي في الأردن ، حيث أكد الأردن التزامه بالنهج الديمقراطي بعد انتخابات عام 1989، فألغي قانون مقاومة الشيوعية، وأقر الميثاق الوطني لإطلاق التعددية الحزبية السياسية وحرية الصحافة، وأصدر قانون الأحزاب السياسية وقانون المطبوعات، وأجريت الانتخابات في الأعوام 1993، 1997، بعد تعديل قانون الأحزاب .**

وقد أشاد الأمريكان في عدة مناسبات بالتحول الديمقراطي الأردني في الأعوام 1989 والـ 1993[153].

لكن وجد البعض أن المساعدات الأمريكية للأردن ارتبطت ارتباطا كبيرا بالظروف السياسية في منطقة الشرق الأوسط ولم ترتبط بالتحول الديمقراطي الذي شهده الأردن في نهاية العقد الماضي[154].

---

[153] رأى المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية مايل مكوري أن انتخابات عام 1993 تمثل تطور هاما في نمو ودعم الديمقراطية في الأردن مؤكدا دعم الولايات المتحدة لهذا التوجه انظر، محمد الأشقر، المرجع السابق، ص148.

[154] ثروت العمرو، المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن، 1985–1995، مرجع سابق، ص139.

## العلاقات الأردنية الأمريكية الاقتصادية والعسكرية 1956-1998

استخدمت المساعدات الأمريكية والسوفيتية خلال الحرب الباردة لكسب الحلفاء إلى جانبهم والمحافظة عليهم، و أصبحت الولايات المتحدة بعد انتهائها المهيمنة في النظام العالمي الجديد، وأخذت تسعى لصالح التغيير ولربط الولايات المتحدة بالأسواق المزدهرة والديمقراطية الجديدة.

ويمكن تتبع تطور مفهوم المساعدات الأمريكية الخارجية والتي مرت في أربع مراحل متداخله هي[155]:

1 - فترة الإعانة لما قبل الحرب العالمية الثانية: كانت المساعدات الأمريكية في هذه الفترة تلبية الحاجات الإنسانية للمناطق المدمرة من الحرب العالمية الأولى.

2 - فترة مشروع مارشال 1949-1952.

3 - قانون الأمن المشترك (1951-1961):

**4 - قانون المساعدات الخارجية 1961:**

لقد حل قانون المساعدات الخارجية عام 1961 محل قانون الأمن المتبادل ليكوّنا قانوناً رئيسياً للمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، وبالتالي أصبحت خاضعة للكونجرس سنوياً وأصبح قانون المساعدات الخارجية الذي عدل عام 1964 هو القانون الأساسي الذي تدار المعونات الخارجية وفقاً لنصوصه.

كما أنشئت في هذه الفترة وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي وذلك لإدارة التعاون الدولي، ولتكون صندوقاً لقروض التنمية[156].

كما تم إدخال مفاهيم جديدة كان من أهمها مفهوم البرامج التنموية على مستوى الدول.

---

([155]) للزيادة عن تطور مفهوم المساعدات الأمريكية الخارجية: انظر كمال بشتاوي، مرجع سابق، ص ص 170.

([156]) تيريزا، إمبريالية المساعدات، مصدر سابق، ص ص 64-71.

أما بعد فترة الحرب الباردة فإن برنامج المساعدات الأمريكية يتكون من عدة برامج تخدم المساعدات الاقتصادية والعسكرية والإنسانية وتنقسم وسائل تنفيذ هذه البرامج إما من خلال تحويلات نقدية مباشرة دون رقابة من الجهة المانحة، أو من خلال برامج عامة مثل برنامج مساندة الميزان التجاري للدول المستقبلة للمعونة.

ويمكن تلخيص المراحل التي مرت بها العلاقات الأمريكية الأردنية بما يلي:

المرحلة الأولى: وتمتد بين عامي (1946-1949): حيث لم تكن العلاقات بين البلدين وطيدة، ولم تعترف الولايات المتحدة بالأردن عندما أعلن استقلاله عام 1946، بل تأخر الاعتراف حتى 1949/1/31.

المرحلة الثانية (1950-1956): ظهر بوضوح الاهتمام الغربي والأمريكي بالأردن حيث وقعت أول اتفاقية للتعاون الفني بين الولايات المتحدة والأردن في شهر نيسان عام 1951، فاستفاد الأردن من المعونة الفنية والمالية الأمريكية المنبثقة من مشروع النقطة الرابعة – نسبة إلى النقطة الرابعة من الخطاب الذي ألقاه الرئيس ترومان عام 1949، فقدمت الولايات المتحدة بموجبها مساعدات فنية واقتصادية للأردن بلغ مجموعها حتى نهاية عام 1955 حوالي 28.94 مليون دولار ( كما في الجدول رقم 1)، ويمكن ملاحظة من خلال الجدول أن المساعدات الاقتصادية كانت عبارة عن منح اقتصادية.

المرحلة الثالثة **( 1956 _ 1998 )** : شهد ت تلك الفترة تحولا في العلاقات الأردنية الأمريكية ، لظروف داخلية وإقليمية ودولية ، وقد غلب على تلك المساعدات الدافع السياسي مما أوقع الاضطراب في المشاريع طوال فترة الدراسة إلا أن الأردن كان بحاجة ماسة لدعم اقتصاده ، وقد تم استخدام معظم المساعدات في بناء راس المال الاجتماعي وتمويل الاستهلاك والأنشطة الخدمية غير المنتجة ، في حين لم يوجه سوى القليل لقطاع الصناعة .

## الخاتمه

يمكن القول أن المساعدات الأمريكية خلال فترة الدراسة ارتبطت جدلياً بالمواقف السياسية عموماً ، ففي مرحلة الخمسينيات والستينيات ارتبطت بالموقف الأردني المناهض للشيوعية .

ولم تجد عملية تخفيض المساعدات نفعاً في تغيير الموقف الأردني، ففي عام 1956 اشترط الأردن أن يكون هناك بديل عربي ليقطع علاقاته مع بريطانيا، كما استطاع بعد عام 1967 أن يستعين بالمساعدات العربية على التخفيض الكبير الذي طرأ على قيمة المساعدات الأمريكية لاشتراك الأردن في حرب عام 1967 كما زاد الدعم العربي بعد حرب عام 1973 بوصف هذا الدعم حقاً مشروعاً لدول المواجهة وعلى أثر قمة بغداد 1979 قدمت الدول العربية دعماً كبير للأردن تعويضاً عن التخفيض الذي طرأ على المساعدة الأمريكية نتيجة لرفض الأردن الانضمام لاتفاقية كامب ديفيد.

كانت للعلاقات الأردنية الأمريكية أهمية كبيرة بالنسبة للأردن ،خاصة إبان فترة حكم جلالة الملك الحسين ( 1952 _ 1999) ،فكان لشخصية الملك دور في صنع الأحداث ، وقد تعامل مع معطيات البيئة الداخلية بتسامحه مع المعارضين واتسمت بسياسة معتدلة مع البيئة المحيطة حيث دعمت الولايات المتحدة الأردن سياسيا وعسكريا واقتصاديا منذ منتصف الخمسينيات وفي عدة أزمات مرَ بها ، ولكن تبقى السياسة مرتبطة بمصالح الدول وكان محور العلاقات احتواء النفوذ الشيوعي ، والنزاع العربي الإسرائيلي ، وللأردن ميزة خاصة بارتباطه بقضية فلسطين ، فوقع الأردن معاهدة السلام عام 1994 برعاية الولايات المتحدة ، وأستمر بسياسة الدعم لإخوانه الفلسطينيين حتى ينالوا جميع حقوقهم الوطنية المشروعة ، وبقي كذلك حتى أخر لحظة من لحظات حياة جلالة المغفور له الملك الحسين .

ووجدت الدراسة أن هناك علاقة بين تحسن العلاقة وزيادة المساعدات والعكس صحيح .

**ومن خلال الجدول رقم (2) يمكن ملاحظة المفاصل المهمة التي مرت بها تلك العلاقات ،منها ارتفاع المساعدات خلال منتصف الخمسينات إلي عام 1967 لاحتواء المد الشيوعي ، أما فترة ما بعد عام 1967 ونتيجة لاشتراكه في حرب حزيران بدأت المساعدات بالانخفاض إلى أن وصلت إلي الحد الأدنى فبلغت عام 1970 ( 4,1) مليون دولار كما في الجدول (2) ، إلا أنها ارتفعت بعد ذلك لمساعدته بتجاوز المشاكل الداخلية في نفس العام وبقيت تأخذ بالارتفاع خلال فترة السبعينيات إلى نهاية السبعينيات لدفعه ومحاولة الضغط عليه لتوقيع معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل كما حصل مع مصر ،حتى وصل ارتفاع تلك المساعدات إلى ( 210,4) مليون دولار عام 1979 ، وعادت بالانخفاض حيث بلغت عام 1981 ( 54,9) مليون دولار نتيجة رفض الأردن توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل .**

**وبقيت تلك المساعدات تزداد قليلا وتنخفض خلال الثمانينات إلى أن انخفضت كثيرا عندما أعلن الأردن فك الارتباط مع الضفة الغربية فوصلت عام 1989 إلى الحدود الدنيا حيث بلغت ( 27,8 ) مليون دولار.**

**وارتبطت المساعدات أخيرا بموقف الأردن من أزمة الخليج الثانية وتداعياتها، وانطلاقة مسيرة السلام في مدريد عام 1991 وتوقيع الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1994 وتغير سياسته تجاه العراق منذ عام 1995 .**

**ووجدت الدراسة أن المنح خلال فترة الدراسة كانت أعلى من القروض فقد بلغت النسبة 70,6 % من مجموع المساعدات الكلي وكانت المساعدات العسكرية اكثر بقليل من المساعدات الاقتصادية فقد بلغت نسبة المساعدات العسكرية 50,01% .**

**فحاولت الولايات المتحدة خلال فترة الدراسة مساعدة الأردن بزيادة المنح الاقتصادية لكن بالمقابل كانت المساعدات قليلة بالنسبة لمصر أو إسرائيل .**

**وقد تركت تلك المساعدات تأثيرات إيجابية على الأردن فقد ساهمت في بناء شبكة مواصلات واسعة وغير ذلك من المرافق إلا أن لها سلبيات على المجال الاقتصادي والسياسي ، فشكلت قيداً على التخطيط أو وضع خطط طويلة الأجل وذلك بسبب تفاوت كمية تلك المساعدات .**

## جدول رقم (1)[157]

## المساعدات الأمريكية للأردن (بالمليون دولار) (1949 _ 1955)

| السنة | مجموع المساعدات الأمريكية للأردن | المنح | | القروض | | مساعدات اقتصادية | | مساعدات عسكرية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | قيمتها | نسبتها | قيمتها | نسبتها% | قيمتها | نسبتها % | قيمتها | نسبتها % |
| 1952−1949 | 5.2 | 5.5 | 100 | 0 | 0 | 5.5 | 100 | 0 | 0 |
| 1955−1952 | 28.94 | 28.94 | 100 | 0 | 0 | 28.94 | 100 | 0 | 0 |

**جدول رقم ( 2 )**

**المساعدات الأمريكية للأردن ( بالمليون دولار ) ( 1956 _ 1998 )**

| السنة | مجموع المساعدات الأمريكية للأردن | المنح | | القروض | | مساعدات اقتصادية | | مساعدات عسكرية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | قيمتها | نسبتها | قيمتها | نسبتها% | قيمتها | نسبتها % | قيمتها | نسبتها % |
| 1956 | 8,1 | 1,4 | 17 | 6،6 | 83 | 8،1 | 100 | 0 | 0 |
| 1957 | 22,1 | 18،8 | 85 | 3،3 | 15 | 22،1 | 100 | 0 | 0 |
| 1958 | 49,2 | 49,2 | 100 | 0 | 0 | 37،4 | 76 | 11,8 | 24 |
| 1959 | 63,3 | 59,6 | 94 | 3,7 | 6 | 63,3 | 100 | 0 | 0 |
| 1960 | 57,5 | 57,5 | 100 | 0 | 0 | 52,1 | 91 | 5,4 | 9 |
| 1961 | 71,9 | 70,9 | 99 | 1 | 1 | 67,6 | 94,4 | 4 | 5,6 |
| 1962 | 49,2 | 49,2 | 100 | 0 | 0 | 47,5 | 94,5 | 2,7 | 5,5 |
| 1963 | 60,9 | 60,9 | 100 | 0 | 0 | 56,3 | 92,5 | 4,6 | 7,5 |
| 1964 | 54,8 | 54,8 | 100 | 0 | 0 | 49،5 | 90 | 5,3 | 10 |
| 1965 | 51,9 | 50,3 | 97 | 1,6 | 3 | 42،8 | 82 | 9،1 | 18 |
| 1966 | 68 | 44,5 | 65 | 23,5 | 35 | 45،6 | 67 | 22,4 | 33 |
| 1967 | 59,9 | 53,3 | 99 | 6,6 | 1 | 45,5 | 76 | 14,4 | 24 |
| 1968 | 19،4 | 17,6 | 90,7 | 1,8 | 82،5 | 19 | 98 | 0،4 | 2 |

[157] _ الجدولان رقم ( 1 ) ورقم ( 2 ) من / gbk / http:// qesdb.cdi.org

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 55 | 14،2 | 45 | 11,6 | 59,5 | 15,3 | 40,5 | 10,5 | 25,8 | 1969 |
| 5 | 0،2 | 95 | 3,9 | 0 | 0 | 100 | 4,1 | 4,1 | 1970 |
| 78 | 59،2 | 22 | 16،8 | 41 | 31,2 | 59 | 45,1 | 76,3 | 1971 |
| 49 | 56,1 | 51 | 59،4 | 10 | 11,7 | 90 | 103,8 | 115,5 | 1972 |
| 44 | 54,9 | 56 | 71,1 | 13 | 15,9 | 87 | 110,1 | 126 | 1973 |
| 41،3 | 45،7 | 58،2 | 64،5 | 14،2 | 15،6 | 85،8 | 94،6 | 110،2 | 1974 |
| 51،3 | 104,5 | 48،7 | 99،3 | 27 | 55 | 73 | 148,8 | 203,8 | 1975 |
| 69 | 137،7 | 31 | 61،9 | 51 | 101,1 | 49 | 98,5 | 199,6 | 1976ٍ |
| 60,2 | 130,9 | 39,2 | 83,5 | 49,1 | 105,3 | 50,9 | 109,1 | 214,4 | 77 |
| 55,3 | 127,4 | 44,7 | 102,9 | 54,3 | 125 | 45,7 | 105,3 | 230,3 | 78 |
| 52,1 | 109,7 | 47,9 | 100,7 | 61,9 | 130,1 | 38,1 | 80,3 | 210,4 | 79 |
| 52,1 | 79,3 | 47,9 | 72,7 | 53,3 | 81 | 46,7 | 71,1 | 152 | 80 |
| 80,9 | 44,4 | 19,1 | 10,5 | 76,7 | 42,1 | 23,3 | 12,8 | 54,9 | 81 |
| 78,7 | 65,9 | 21,3 | 15,4 | 89,8 | 64,9 | 10,2 | 7,4 | 72,3 | 82 |
| 72,5 | 52,8 | 27,5 | 20,1 | 84,4 | 61,5 | 15,6 | 11,4 | 72,9 | 83 |
| 85,4 | 116,7 | 14,6 | 20 | 89,3 | 122 | 10,7 | 14,7 | 136,7 | 84 |
| 47,9 | 91,9 | 52,1 | 100 | 49,5 | 95 | 50,5 | 96,9 | 191,9 | 85 |
| 46,6 | 83,1 | 53,4 | 95,3 | 45,6 | 81,3 | 54,4 | 97,1 | 178,4 | 86 |
| 27,4 | 41,9 | 72,6 | 111,1 | 1 | 2 | 99 | 151 | 153 | 87 |
| 54,4 | 28,3 | 45,6 | 23,7 | 10 | 5,2 | 90 | 46,7 | 51,9 | 88 |
| 42,5 | 11,8 | 57,5 | 16 | 0 | 0 | 100 | 27,8 | 27,8 | 89 |
| 60.8 | 69.8 | 39.2 | 45 | 0 | 0 | 100 | 114.9 | 114.9 | 1990 |
| 23 | 21.1 | 77 | 70.6 | 0 | 0 | 100 | 91.7 | 91,7 | 1991 |
| 41.2 | 20.6 | 58.8 | 29.4 | 0 | 0 | 0 | 30.00 | 50 | 1992 |
| 9.5 | 9.5 | 90.5 | 91 | 25.4 | 25.6 | 74.5 | 74.9 | 100.5 | 1993 |
| 17.3 | 9.8 | 82.7 | 47 | 33.0 | 18.7 | 67.0 | 38.1 | 56.8 | 1994 |
| 38.1 | 8.3 | 61.9 | 13.5 | 5.6 | 1.2 | 94.4 | 20.6 | 21.8 | 1995 |
| 86.1 | 21.5 | 13.9 | 32.5 | 10.8 | 25.3 | 89.2 | 208.7 | 2340 | 1996 |
| 25.6 | 52.3 | 74.4 | 152.7 | 12.2 | 25.0 | 87.8 | 180.0 | 205 | 1997 |
| 46.4 | 76.6 | 53.5 | 88.3 | 0 | 0 | 100 | 164.9 | 164.9 | 1998 |
| | | | | | | | | | |
| 50,01 | 2087,3 | 49,99 | 2086,5 | 29,4 | 1223,9 | 70,6 | 2949,9 | 4173,8 | المجموع الكلي للمساعدات |

## المراجع :


1 - أيهاب المخزومي، أثر العوامل الدولية الإقليمية على تسوية النزاع الأردني – الإسرائيلي (1991-1994)، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 199.

2 - ايليا رزيق، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997.

3 - ثروت العمرو، المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن 1985-1995، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004.

4 - حسن أبو طالب، الأنتقادات الأردنية للسياسة الأمريكية، السياسة الدولية، عدد 77، 1984، ص ص 118-120.

5 - حسن عبد الله جوهر وعبدالله يونس، الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط : دراسة استشرافية حول أفاق العلاقات الدولية في المنطقة السياسية الدولية، العدد 133، 1998.

6 - حسن نافعة، هل تستطيع إسرائيل الاستغناء عن المعونة الأمريكية، السياسة الدولية، عدد 126، 1996.

7 - رؤوف عباس، أمريكا الأطار التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط 1948-1973، السياسة الدولية، ع 66، 1981.

8 - روبرو الترز، المعوقات الأمريكية والسوفياتية، تحليل مقارن، ترجمة نبيل صبحي، دار العلم، الكويت، 1974.

9 - رولا خضر البرعي، مشاريع التوطين، مجلة رؤية، السلطة الوطنية الفلسطينية، السنة الثالثة، ع 28، 2004 من الإنترنت :http www.sis.gov.ps/arabicl royalza/ page5.htm.

10 - سعد حقي توفيق، العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الإردن، 2004.

11 - سعد حقي توفيق، علاقات العرب في مطلع القرن الحادي والعشرين، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الإردن، 2003.

12 - سلميان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958-1995، الجزء الثاني، مكتبة المخزومي، عمان، ط1، 1996.

13 - صلاح الدين البحيري، جغرافية الأردن، مكتبة الجامع الحسيني، عمان، 1991.

14 - عدنان أبو عودة، إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، رؤية من الداخل، 1999، ط1.

15 - عريب الرنتاوي، العقوبات وحصار العراق، صحيفة الدستور الأردنية، 2001/6/7.

16 - عماد رفعت بشتاوي، العلاقات الأردنية الأمريكية 1946-1967- مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، أربد، الأردن، 2003.

17 - عناد النوايسة، الوسطية في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1994.

18 - فالح الطويل، اللاجئون الفلسطينيون قضية تنتظر حلاً، مطبعة أبن خلدون، أربد، 1996.

19 - فايز ساره، اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وأوروبا، منشورات دار الكرمل، بيروت، 1988.

20 - كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مؤسسة دار الكاتب، الموصل، 1972.

21 - مايكل هاديسون، مستقبل الهيمنة : السياسية الإمريكية في الشرط الأوسط، ترجمات استراتيجية، السنة الثانية، عدد 9، 1997.

22 - محمد أحمد الأشقر، أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية (1957-1991)، رسالة ماجتسير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 1994.

23 - محمد السعيد إدريس، الرؤية الأمريكية لإسرائيل، السياسة الأمريكية والعرب، تحرير غسان سلامة وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط3، 1991.

24 - محمد جواد علي، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في ظل التغيرات الدولية الجديدة وأفاق المستقبل، ورقة غير منشورة نظمت في مؤتمر العلاقات العربية- الأمريكية نحو مستقل مشرق، عمان، الجامعة الأردنية، 2001.

25 - محمد مصلح المجالي، العلاقات الأردنية العربية خلال الفترة 1990-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2002.

26 - موشيه زاك، الحسين والسلام العلاقات الأردنية الإسرائيلية، ترجمة دار الجليل، إصدار وتحليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.

27 - نبيل محمد زكي التل، العلاقات السياسية الأردنية – الأمريكية، 1990-2000، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الأردنية، 2003.

28 - يوريسوة، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط في السبعينات، ترجمة شوكت يوسف، دار مشق (د.ت)، بلا تاريخ.

29 - Faiz, Abu jabber, American – Arab relation, university press of American, Washington, 1979.

30 - Mohammad Faddah : The Foreign Policy of Jordan (1997-1967), the University of oklahoma, 1971.

31 - USCencus bureau, Statistical Abstract of the United States 2000 (12O the edition) Washington, D.c. 2000, p.790.

## الوثائق الرسمية :

- خطب جلالة القائد الأعلى خلال الفترة (1987-1991)، جمع وتحرير قاسم محمد صالح، عمان : مديرية التوجيه المعنوي، 1990.